

المملكة المغربية

المجلس الاستشاري للبرلمان

نشرة مداولات مجلس المستشارين

السنة التشريعية 2015 - 2016 : دورة أكتوبر 2015

تدرج في النشرة محاضر مناقشات مجلس المستشارين برمتها عملاً بأحكام الفصل 68 من الدستور

| صفحة | فهرست |
|------|---|
| 679 | (دورة أكتوبر 2015) |
| 1436 | محضر الجلسة الثانية ليوم الثلاثاء 29 من ذي الحجة |
| 679 | جدول الأعمال: انتخاب رئيس مجلس المستشارين. |
| 695 | محضر الجلسة الثالثة ليوم الثلاثاء 6 من محرم 1437 |
| 695 | جدول الأعمال: جلسة عمومية مشتركة لمجلسي البرلمان، مخصصة لتقديم مشروع قانون المالية رقم 70.15 للسنة المالية 2016. |
| 703 | محضر الجلسة الرابعة ليوم الثلاثاء 6 من محرم 1437 |
| 703 | جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على مقترح يقضي بتغيير المادتين 46 و53 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين. |
| 1436 | محضر الجلسة الأولى ليوم الجمعة 25 من ذي الحجة |
| 676 | جدول الأعمال: افتتاح جلالة الملك محمد السادس نصره الله للدورة الأولى من السنة التشريعية الخامسة من الولاية التشريعية التاسعة 2016-2011. |

محضر الجلسة الأولى

التاريخ: الجمعة 25 ذو الحجة 1436 (9 أكتوبر 2015)

الرئاسة: صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

التوقيت: ست عشرة دقيقة وخمس وأربعون ثانية، ابتداء من الساعة الخامسة والدقيقة الثامنة بعد الزوال.

جدول الأعمال: افتتاح جلالة الملك محمد السادس نصره الله للدورة الأولى من السنة التشريعية الخامسة من الولاية التشريعية التاسعة 2016-2011.

طبقا لمقتضيات الفصل الخامس والستين من الدستور، ترأس صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، محفوقا بولي العهد صاحب السمو الملكي الأمير مولاي الحسن ومرفوقا بصاحب السمو الملكي الأمير مولاي رشيد، افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الخامسة 2015-2016 من الولاية التشريعية التاسعة، وذلك يوم الجمعة 25 ذو الحجة 1436 هـ الموافق ل 09 أكتوبر 2015م.

حضر أشغال هذه الجلسة الافتتاحية المشتركة بين مجلسي البرلمان، أعضاء حكومة صاحب الجلالة يتقدمهم السيد رئيس الحكومة عبد الإله ابن كيران ومستشارو صاحب الجلالة وعدد من سامي الشخصيات المدنية والعسكرية.

الشيخ المقرئ:

أعوذ بالله من الشيطان الرجيم.

بسم الله الرحمن الرحيم.

(وَأَوْفُوا بِالْعَهْدِ إِنَّ الْعَهْدَ كَانَ مَسْئُولًا (34) وَأَوْفُوا الْكَيْلَ إِذَا كُنْتُمْ وَزِنُوا بِالْقِسْطِاسِ الْمُسْتَقِيمِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا (35) وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا (36) وَلَا تَمْشِ فِي الْأَرْضِ مَرَحًا إِنَّكَ لَنْ تَخْرِقَ الْأَرْضَ وَلَنْ تَبْلُغَ الْجِبَالَ مَرْحًا (37) كُلُّ ذَلِكَ كَانَ مِيْنَةً عَنْ رَبِّكَ مَكْرُوهًا (38)). آمنت بالله، صدق الله مولانا العظيم.

في ما يلي نص الخطاب الذي ألقاه صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، اليوم الجمعة في افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الرابعة من الولاية التشريعية التاسعة بمقر البرلمان:

صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله:

الحمد لله والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه.

السيدات والسادة البرلمانيين المحترمين،

يسعدنا أن نفتح السنة الخامسة من هذه الولاية التشريعية، وهي

مناسبة سنوية لمخاطبة ممثلي الأمة حول مختلف القضايا الوطنية.

وتكتسي هذه السنة التشريعية أهمية خاصة، لأنها السنة الأخيرة في الولاية الحالية، بما تقتضيه من ضرورة استكمال إقامة المؤسسات الدستورية. كما تأتي بعد أول انتخابات محلية وجهوية في ظل الدستور الجديد وبعد إقامة مجلس المستشارين في صيغته الجديدة.

ونود هنا، أن نقدم التهنئة لأعضاء مجلس المستشارين، لرؤساء المجالس الجهوية والمحلية، وكافة المنتخبين على الثقة التي حظوا بها، داعين الله تعالى لكم جميعا بالتوفيق والسداد في مهامكم.

ولكن، لا يجب أن نعتبر أن الأمر قد انتهى، إن الانتخابات ليست غاية في ذاتها، وإنما هي البداية الحقيقية لمسار طويل ينطلق من إقامة المؤسسات وإضفاء الشرعية عليها.

بل أكثر من ذلك، فإن تمثيل المواطنين أمانة عظمى، على المنتخبين والأحزاب أداءها، سواء بالوفاء بوعودهم تجاه الناخبين أو من خلال العمل على الاستجابة لانشغالاتهم الملحة. وهي مسؤولية وطنية، تقتضي من الجميع الارتفاع إلى مستوى اللحظة التاريخية التي تعيشها بلادنا، فليس أمامنا إلا خيار واحد، هو إقامة مؤسسات جهوية ناجعة حتى لا يخلف المغرب هذا الموعد الهام مع التاريخ.

غير أن ما ينبغي الانتباه إليه، أن الحياة السياسية لا ينبغي أن ترتكز على الأشخاص، وإنما يجب أن تقوم على المؤسسات. فالأشخاص كيفما كانوا فهم راحلون، أما المؤسسات فهي دائمة، وهي الضمانة الحقيقية لحقوق المواطنين وللخدمات التي يحتاجون إليها، والتي لا نقبل أن تكون رهينة أهواء أشخاص ورغباتهم.

حضرات السيدات والسادة البرلمانيين،

لقد قال المواطنون كلمتهم، ولكي أريد من هذا المنبر أن نوجه رسالة للذين لم يتفوقوا في هذه الانتخابات، فاعلمهم ألا يفقدوا الأمل، وأن يرفعوا رؤوسهم لما قدموه من خدمات للوطن والمواطنين، وعلهم أن ينتموا إلى أن المغاربة أصبحوا أكثر نضجا في التعامل مع الانتخابات وأكثر صرامة في محاسبة المنتخبين على حصيلة عملهم.

كما يجب عليهم القيام بالنقد الذاتي البناء، لتصحيح الأخطاء، وتقويم الاختلالات، ومواصلة العمل الجاد من الآن، ودون كلل أو ملل، من أجل كسب ثقة الناخبين في الاستحقاقات القادمة.

وهذا هو حال الديمقراطية الحقة، فهي تداول وتناوب على ممارسة السلطة، وتدير الشأن العام، فمن لم يفز اليوم قد يكون هو الراجح غدا.

غير أننا نرفض البكاء على الأطلال، كما نرفض الاتهامات الباطلة الموجهة للسلطات المختصة بتنظيم الانتخابات. فالضمانات التي تم توفيرها تضاهي مثيلاتها في أكبر الديمقراطيات عبر العالم، بل إنها لا توجد إلا في قليل من الدول. وبطبيعة الحال فإن من يعتبر نفسه

التشريعية كأخر أجل لعرض القوانين التنظيمية على مصادقة البرلمان. ونذكر هنا على سبيل المثال، مشاريع القوانين التنظيمية المتعلقة بتفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية، والمجلس الوطني للغات والثقافة المغربية، وممارسة حق الإضراب ومجلس الوصاية. فهذه القضايا الوطنية الكبرى، تتطلب منكم جميعاً أغلبية ومعارضة، حكومة وبرلماناً، تغليب روح التوافق الإيجابي والابتعاد عن المزايدات السياسية.

ففي ما يخص مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، لتقوم مستقبلاً بوظيفتها، يجب استحضار أن العربية والأمازيغية كانتا دائماً عنصراً وحيداً، ولن تكون أبداً سبباً للصراع أو الانقسام.

أما المجلس الوطني للغات والثقافة المغربية، فإن الأمر يتعلق بإقامة مجلس يضم كل المؤسسات المعنية بهذه المجالات، وليس وضع هيكل عام لمؤسسات مستقلة.

كما أن بلورة مشروع القانون التنظيمي للإضراب، يقتضي إجراء استشارة واسعة، والتخلي بروح التوافق البناء، بما يضمن حقوق الفئة العاملة، ومصالح أرباب العمل، ومصالح الوطن.

أما فيما يخص النصوص المعروضة على البرلمان، فإننا ندعو للإسراع بالمصادقة على مشاريع القوانين التنظيمية الخاصة بالسلطة القضائية، إضافة إلى مشروع قانون هيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز.

حضرات السيدات والسادة البرلمانيين،

إن ما يهمنا ليس فقط المصادقة على القوانين ونشرها في الجريدة الرسمية، وإنما أيضاً تفعيل هذه التشريعات وتنصيب المؤسسات.

فمكانة المؤسسات تقاس بمدى قيامها بمهامها وخدمتها لمصالح المواطنين.

وفي هذا الإطار، نجد الدعوة للإسراع بانتخاب أعضاء المحكمة الدستورية الذين يخول الدستور صلاحية تعيينهم لمجلسي البرلمان، حتى يتسنى تنصيبها في أقرب الأجل، وهو ما سبق أن دعونا إليه في خطاب السنة الماضية.

كما يتعين تفعيل النصوص القانونية المتعلقة بمجلس المنافسة والهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة.

ويبقى السؤال المطروح: لماذا لم يتم تعيين قوانين عدد من المؤسسات، رغم مرور أربع سنوات على إقرار الدستور؟ وماذا ننتظر لإقامة المؤسسات الجديدة التي أحدثها الدستور؟ ونخص بالذكر بعض المؤسسات الحقوقية والرقابية، والمجلس الاستشاري للأسرة والطفولة، والمجلس الاستشاري للشباب والعمل الجماعي.

مظلوماً بسبب بعض التجاوزات المعزولة، التي تعرفها عادة الممارسة الديمقراطية، فيبقى أمامه اللجوء إلى القضاء.

حضرات السيدات والسادة البرلمانيين،

لقد سجلنا ببالغ الاعتزاز، المشاركة المكثفة لسكان أقاليمنا الجنوبية في الانتخابات الأخيرة، وهو دليل ديمقراطي آخر على تشبث أبناء الصحراء بالوحدة الترابية، وبالنظام السياسي لبلادهم، وحرصهم على الانخراط الفعال في المؤسسات الوطنية.

وهنا نؤكد، أن الشرعية الشعبية والديمقراطية التي اكتسبها المنتخبون الذين تم اختيارهم بكل حرية، تجعل منهم الممثلين الحقيقيين لسكان الصحراء المغربية، وليس أقلية تقيم خارج الوطن وتحاول وأهمة تنصيب نفسها دون أي سند كممثل لهم.

حضرات السيدات والسادة البرلمانيين،

لقد أعطى الدستور لمجلس المستشارين مكانة خاصة في البناء المؤسسي الوطني، في إطار من التكامل والتوازن مع مجلس النواب. فهو يتميز بتركيبة متنوعة، ومتعددة التخصصات، حيث يضم مجموعة من الخبرات والكفاءات المحلية والمهنية والاقتصادية والاجتماعية. لذا يجب أن يشكل فضاء للنقاش البناء وللخبرة والرزانة والموضوعية، بعيداً عن اعتبارات سياسية.

كما ينبغي استثمار التكامل بين مجلسي البرلمان، للرفع من مستوى أدائه ومن جودة التشريعات التي يُصادق عليها.

ورغم كل الجهود المبذولة، فإن الصورة التي تبقى في ذهن عدد من المواطنين، هي الصراعات والمزايدات بين الأغلبية والمعارضة، داخل البرلمان أحياناً، وفي بعض التجمعات الحزبية وحتى في وسائل الإعلام.

وقد سبق لي أن قلت لكم من هذا المنبر، بأن الخطاب السياسي لا يرقى دائماً إلى مستوى ما يتطلع إليه المواطن. وهنا أنهى إلى أن التوجه نحو الصراعات الهامشية يكون دائماً على حساب القضايا الملحة والانشغالات الحقيقية للمواطنين، وهو ما يؤدي إلى عدم الرضى الشعبي على العمل السياسي بصفة عامة، ويجعل المواطن لا يهتم بالدور الحقيقي للبرلمان.

فالبرلمان يجب أن يكون مرآة تعكس انشغالات المواطنين، وفضاء للحوار الجاد والمسؤول حول كل القضايا الوطنية الكبرى.

حضرات السيدات والسادة البرلمانيين،

إن ما ينتظركم من عمل خلال هذه السنة لاستكمال إقامة المؤسسات، لا يستحمل إضاعة الوقت في الصراعات الهامشية.

فمشاريع النصوص القانونية التي ستعرض عليكم شديدة الأهمية والحساسية، لذا ارتأينا أن نذكر الحكومة والبرلمان بضرورة الالتزام بأحكام الفصل 86 من الدستور الذي يحدد نهاية هذه الولاية

للأمة. غير أننا نرفض التوافقات السلبية التي تحاول إرضاء الرغبات الشخصية والأغراض الفئوية على حساب مصالح الوطن والمواطنين، فالوطن يجب أن يظل فوق الجميع.

فكونوا، رعاكم الله، في مستوى الأمانة الملقاة على عاتقكم، لما فيه خير وطننا العزيز.

﴿إِنَّ يََعْلَمَ اللَّهُ فِي قُلُوبِكُمْ خَيْرًا يُؤْتِكُمْ خَيْرًا﴾. صدق الله العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيدات والسادة البرلمانيين المحترمين،

إن السنة التشريعية التي نفتتحها اليوم، حافلة بالتحديات، وتتطلب العمل الجاد والتحلي بروح الوطنية الصادقة لاستكمال إقامة المؤسسات الوطنية، لأن المؤسسات لا تهم الأغلبية وحدها أو المعارضة، وإنما هي مؤسسات يجب أن تكون في خدمة المواطنين دون أي اعتبارات أخرى.

لذا، ندعو لاعتماد التوافق الإيجابي، في كل القضايا الكبرى

محضر الجلسة الثانية

التاريخ: الثلاثاء 29 ذو الحجة 1436 (13 أكتوبر 2015).

الرئاسة: المستشار السيد محمد عبو، رئيس المكتب المؤقت، ثم المستشار السيد عبد الحاكم بن شماش، رئيس مجلس المستشارين المنتخب.

التوقيت: خمس ساعات وخمس عشرة دقيقة، ابتداء من الساعة الثالثة والدقيقة الخامسة عشرة بعد الزوال.

جدول الأعمال: انتخاب رئيس مجلس المستشارين.

المستشار السيد محمد عبو، رئيس المكتب المؤقت:

بسم الله الرحمن الرحيم، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وسلم.

الإخوان،

تطبيقا للفصل 63 من الدستور والنظام.. والقانون الداخلي ديال المجلس، نفتتح الجلسة على بركة الله.

وقبل أن نفتتحو الجلسة، أولا، كنتقدم بالشكر ديالي، جزيل الشكر للأخوات المستشارات والإخوان المستشارين على الثقة اللي حظاوها من طرف المواطنين.

ودابا، الله يجازيكم بخير، اللي كنتطلب منكم المساعدة ديالكم، تساعدوا أعضاء هاذ المكتب المؤقت، والأمور خاصنا تدوز هادئة، ما خاصناشي يكون التشواش أبدا.

قبل أن نحل الباب غادي نعطي الكلمة للأخت عائشة من بعد، ولكن غادي نطلب من الإخوان ديالنا الصحافة ينسحبوا، ريثما باش الإخوان يترشحوا على خاطرهم ويصوتوا على خاطرهم، الصحافة..

إلى سمحتوا لي، الإخوان- كما قلت- غادي نعطي للأخت عائشة غادي تلي... أو يرجعوا اللور فقط ما كايين مشكل، كما قال الأخ، العضو الأصغر سنا، يرجعوا اللور.

وقلت الأخت عائشة غادي تلي الأسماء اللي نجحوا في انتخابات 2 أكتوبر، غادي تلي السمية ديالهم مشكورة، تفضلي.

المستشارة السيدة عائشة ابتعلا عضوة المكتب المؤقت:

شكرا السيد الرئيس.

في البداية، أحيط المجلس الموقر علما أن توصلنا برسالة اعتذار من السيد عابد شكيل، هذا نصها:

الموضوع: اعتذار.

سلام تام بوجود مولانا الإمام،

وبعد، يشرفني أنه بناء على مقتضيات المادة 7 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، الذي ينص على أن يتقدم أكبر أعضاء المجلس سنا لرئاسة المكتب المؤقت، الذي يشرف على عملية انتخاب الرئيس، تطبيقا للفصل 63 من النظام الداخلي.

وحيث أني العضو الأكبر سنا، أخبركم أنه يتعذر علي رئاسة الجلسة الخاصة بانتخاب رئيس المجلس، نظرا لظروفي الصحية، التي لا تسمح لي بمواكبة أشغال هذه الجلسة الدستورية.

وتقبلوا مني فائق التقدير والاحترام.

مع مرفقة بشهادة طبية تثبت ذلك.

وبالنسبة لقائمة أسماء المترشحين والمترشحات المعلن عن انتخابهم من طرف لجنة الإحصاء المختصة في الإقتراع التشريعي ليوم الجمعة 2 أكتوبر 2015 الخاصة بانتخاب أعضاء مجلس المستشارين، سنتلوها عليكم حسب اللائحة الرسمية المتوصل بها من السيد رئيس الحكومة بتاريخ 5 أكتوبر 2015، والتي سيتم إثباتها في محضر الجلسة ونشرها في الجريدة الرسمية، وهي مبنية حسب الهيئات الناخبة والدوائر الانتخابية كالتالي:

عن هيئة ممثلي المجالس الحزبية:

عن جهة طنجة-تطوان-الحسيمة:

1. السيد أحمد الإدريسي عن حزب الأصالة والمعاصرة؛
2. محمد البشير العبدلاوي، حزب العدالة والتنمية.

عن جهة الشرق:

3. عزيز مكنيف، حزب الاستقلال؛
4. المصطفى الخلفوي، حزب الأصالة والمعاصرة.

عن جهة فاس-مكناس:

5. علي العسري، حزب العدالة والتنمية؛
6. عبد الكريم الهمس، حزب الأصالة والمعاصرة.

عن جهة جهة الرباط-سلا-القنيطرة:

7. عبد العلي حامي الدين، عن حزب العدالة والتنمية؛
8. عبد الحاكم بن شماش، عن الأصالة والمعاصرة.

عن جهة بني ملال-خنيفرة:

9. أحمد شد، عن حزب الحركة الشعبية؛
10. محمد عدال، عن الإتحاد الدستوري.

- عن جهة الدار البيضاء-سطات:
11. عبد الكريم لهوايشري عن حزب العدالة والتنمية؛
12. فؤاد قديري عن حزب الاستقلال.
- عن جهة مراكش-أسفي:
13. أحمد التوزي عن حزب الأصالة والمعاصرة؛
14. مبارك السباعي عن حزب الحركة الشعبية.
- عن جهة درعة-تافيلالت:
15. عدي شجري، حزب التقدم والإشتراكية؛
16. عبد الرحمن الإدريسي، حزب الحركة الشعبية.
- عن جهة سوس-ماسة:
17. محمد سعيد كرام، حزب الاستقلال؛
18. عبد اللطيف أعمو، عن حزب التقدم والاشتراكية.
- عن جهة كلميم-وادي نون:
19. عبد الوهاب بلفقيه، عن الإتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية؛
20. محمد اباحيني، عن حزب الإصلاح والتنمية.
- عن جهة العيون-الساقية الحمراء:
21. محمد الرزمة، عن حزب التجمع الوطني للأحرار؛
22. سيدي محمد ولد الرشيد عن حزب الاستقلال.
- عن جهة الداخلة-وادي الذهب:
23. يحفظه بنمبارك، حزب الحركة الشعبية؛
24. حمزة أهل بابا، حزب الاستقلال.
- عن هيئة ممثلي المجالس الجماعية ومجالس العمالات والأقاليم:**
- عن جهة طنجة-تطوان-الحسيمة:
25. محمد علمي عن حزب الإتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية؛
26. محمد البكوري، حزب التجمع الوطني للأحرار؛
27. العربي المحرشي، عن حزب الأصالة والمعاصرة؛
28. عصام الخمليشي، عن حزب الاستقلال؛
29. نبيل الأندلسي، حزب العدالة والتنمية.
- عن جهة الشرق:
30. عبد القادر سلامة، حزب التجمع الوطني للأحرار؛
31. محمد مكنيف، حزب الأصالة والمعاصرة؛
32. الطيب البقالي، حزب العهد الديمقراطي؛
33. الصبيحي الجلالي عن حزب الاستقلال.
- عن جهة فاس-مكناس:
34. محمد عبو، حزب التجمع الوطني للأحرار؛
35. الحسن بلمقدم، حزب الأصالة والمعاصرة؛
36. الحسن سليغوة، حزب الاستقلال؛
37. الحسين العبادي، عن حزب العدالة والتنمية؛
38. حميد كوسكوس، عن حزب الحركة الشعبية.
- ثم عن جهة-الرباط-سلا-القنيطرة:
39. عابد شكيل، عن حزب الأصالة والمعاصرة؛
40. نبيل شيخي، عن حزب العدالة والتنمية؛
41. محمود عرشان، عن الحركة الديمقراطية الاجتماعية؛
42. ادريس الراضي، عن الإتحاد الدستوري؛
43. محمد العزري، عن حزب الاستقلال.
- عن جهة بني ملال-خنيفرة:
44. المختار صواب، حزب الإتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية؛
45. عادل بركات، حزب الأصالة والمعاصرة؛
46. رحال المكاوي عن حزب الاستقلال؛
47. المهدي عثمان، عن الحركة الشعبية.
- عن جهة الدار البيضاء-سطات:
48. حميد زاتني، عن حزب العدالة والتنمية؛
49. جمال بن ربيعة، حزب الاستقلال؛
50. عبد السلام بلقشور، حزب الأصالة والمعاصرة؛
51. مينة عفان، حزب الاستقلال؛
52. محمد مهدب، حزب الحركة الشعبية؛
53. مليكة فلاحي، حزب الأصالة والمعاصرة.
- عن جهة مراكش-أسفي:
54. عبد اللطيف أبدو، حزب الاستقلال؛
55. مولاي عبد الرحيم الكامل، حزب الأصالة والمعاصرة؛
56. جمال الدين العكروود، التجمع الوطني للأحرار؛

• جهة الرباط-سلا-القنيطرة / بني ملال-خنيفرة / الدار البيضاء-سطات:

75. عائشة ايتعلا عن الحركة الديمقراطية الاجتماعية؛

76. السيد عبد الرحيم اطمعي، حزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية.

• عن جهة مراكش-أسفي / درعة-تافيلالت / سوس-ماسة:

77. السيد الحبيب بن الطالب، حزب الأصالة والمعاصرة؛

78. السيدة فاطمة ايت موسى، حزب الأصالة والمعاصرة.

• عن جهة كلميم-واد نون / العيون-الساقية الحمراء / الداخلة-وادي الذهب:

79. السيد أحمد احمييد، حزب الاستقلال.

ب. عن غرف التجارة والصناعة والخدمات:

• جهة تطوان - الحسيمة / الشرق / فاس-مكناس:

80. السيد محمد القندوسي عن حزب التجمع الوطني للأحرار؛

81. السيد عمر مورو، وهو بدون انتماء سياسي.

• عن جهة الرباط-سلا - القنيطرة / بني ملال - الخنيفرة / الدار البيضاء-سطات:

82. سعيد زهير عن الاتحاد الدستوري؛

83. عبد الرحيم الكميلى عن حزب الأصالة والمعاصرة.

• عن جهة مراكش أسفي / درعة-تافيلالت:

84. السيد حميد القميصة، حزب الأصالة والمعاصرة.

• عن جهة سوس ماسة / كلميم، واد نون / العيون، الساقية الحمراء / الداخلة، وادي الذهب:

85. السيد سيدي الطيب الموساوي عن حزب الاستقلال.

ج. فيما يخص غرف الصناعة التقليدية:

• جهة الشرق / فاس-مكناس:

86. السيد مولاي ادريس الحسني علوي، عن حزب الحركة الشعبية.

• طنجة - تطوان - الحسيمة / الرباط - سلا-القنيطرة:

87. السيد امحمد احمييدي، عن حزب الأصالة والمعاصرة.

• جهة بني ملال، خنيفرة / الدار البيضاء، سطات:

88. مصطفى حركات، عن حزب الأصالة والمعاصرة.

• مراكش، أسفي / درعة - تافيلالت / سوس-ماسة:

89. السيد عبد الإله المهاجري، عن حزب الأصالة والمعاصرة.

57. أبوبكر اعبيد، عن الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية؛

58. عبد السلام سي كوري، حزب العدالة والتنمية.

ثم عن جهة درعة-تافيلالت:

59. الحوامريوح، حزب الأصالة والمعاصرة؛

60. محمد الأنصاري، حزب الاستقلال؛

61. لحسن ادعي، حزب التجمع الوطني للأحرار؛

62. مبارك جميلي، حزب العدالة والتنمية.

عن جهة سوس-ماسة:

63. سعيد السعدوني، حزب العدالة والتنمية؛

64. هيد العزيز بوهدود، حزب التجمع الوطني للأحرار؛

65. عبد الصمد قيوح، عن حزب الاستقلال؛

66. الحسين المخلص، حزب الأصالة والمعاصرة.

عن جهة كلميم-واد نون:

67. عثمان عيلة، حزب الاستقلال؛

68. أحمد بولون، عن حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية.

السيد رئيس الجلسة:

الله يخليكم، اشوية ديال الهدوء. اشوية ديال الهدوء، أ الإخوان، الله يجازيكم بخير. تفضلي.

المستشارة السيدة عائشة ايتعلا، عضوة المكتب المؤقت:

عن جهة العيون-الساقية الحمراء:

69. السيد محمد الشيخ بيد الله، حزب الأصالة والمعاصرة؛

70. أحمد لخريف، عن حزب الاستقلال.

عن جهة الداخلة-وادي الذهب:

71. السيد افضيلي أهل أحمد إبراهيم، عن حزب الاستقلال.

72. سيدي صلوح الجماني، حزب الحركة الشعبية.

بالنسبة للبيئات الممثلة للغرف المهنية:

ا. عن الغرف الفلاحية:

• جهة طنجة-تطوان-الحسيمة / الشرق / فاس-مكناس:

73. محمد الأشهب عن حزب الاستقلال؛

74. فاطمة الحبوسي عن حزب الاستقلال.

108. أمال ميصرة، الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب؛
 109. عبد الصمد مريمي، الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب؛
 110. كريمة أفيلال، الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب؛
 111. ثوريا لحرش، الكونفدرالية الديمقراطية للشغل؛
 112. عبد الحق حيسان، الكونفدرالية الديمقراطية للشغل؛
 113. رجاء الكساب، الكونفدرالية الديمقراطية للشغل؛
 114. المبارك الصادي، الكونفدرالية الديمقراطية للشغل؛
 115. النعم ميارة، الاتحاد العام للشغالين بالمغرب؛
 116. خديجة الزومي، الاتحاد العام للشغالين بالمغرب؛
 117. عبد السلام اللبار، الاتحاد العام للشغالين بالمغرب؛
 118. عبد الحميد فاتحي، الفيدرالية الديمقراطية للشغل؛
 119. عبد العزيز بنعزوز، المنظمة الديمقراطية للشغل؛
 120. محمد دعيدة، النقابة الوطنية الديمقراطية.

وبالنسبة لمواد النظام الداخلي المنظمة لعملية انتخاب رئيس مجلس المستشارين، فهي كالتالي:

المادة 14: «يدعو رئيس المكتب المؤقت أعضاء المجلس لانتخاب رئيس مجلس المستشارين بالإعلان عن فتح باب الترشيح.

يتلقى الرئيس المؤقت الترشيحات في نفس الجلسة، ويعلن عنها أو يطلب من أحد أعضاء المكتب المؤقت القيام بهذا الإعلان، وينادي على السيدات والسادة المستشارين كل باسمه، ثم يشرع في التصويت».

المادة 15: «ينتخب الرئيس عن طريق الاقتراع السري بالأغلبية المطلقة للأعضاء الذين يتكون منهم المجلس في الدورة الأولى، وبالأغلبية النسبية في الدورة الثانية التي تجرى بين المرشحين الأول والثاني، للذات حصلا على أكبر عدد من الأصوات في الدورة الأولى.

وعند تعادل الأصوات، يعتبر المرشح الأكبر سنا فائزا، فإن انتفى فارق السن، يُحتكم إلى القرعة لتعيين الفائز. وإذا كان المرشح وحيدا، يتم الانتخاب بالأغلبية المطلقة في الدورة الأولى والأغلبية النسبية في الدورة الثانية».

المادة 16: «يجرى التصويت كتابة وداخل معزل».

المادة 17: «يعلن الرئيس المؤقت عن اسم المرشح الفائز برئاسة مجلس المستشارين ويدعوه لشغل مقعد الرئاسة».

شكرا لكم السيد الرئيس.

• جهة كلميم-واد نون / العيون-الساقية الحمراء / الداخلة-وادي الذهب:

90. السيد أحمد بابا امرحداد، عن حزب الاستقلال.

د. غرف الصيد البحري:

• جهة طنجة - تطوان - الحسيمة / الشرق / الرباط - سلا - القنيطرة / الدار البيضاء-سطات:

91. السيد يوسف بنجلون، عن حزب العدالة والتنمية.

• جهة مراكش - آسفي / سوس - ماسة / كلميم-واد نون / العيون-الساقية الحمراء / الداخلة-وادي الذهب:

92. السيد سيدي مختار الجماني، عن حزب الحركة الشعبية.

هـ. عن هيئة ممثلي المنظمات المهنية للمشغلين الأكثر تمثيلية:

• عن جهة طنجة-تطوان-الحسيمة / الشرق / فاس-مكناس / الرباط-سلا-القنيطرة:

93. السيد عبد الكريم مهدي، بدون انتماء سياسي؛

94. العربي العراشي، كذلك دون انتماء سياسي.

• عن جهة بني ملال-خنيفرة / الدار البيضاء-سطات / مراكش-آسفي / درعة-تافيلالت:

95. السيد عبد الحميد الصوري، بدون انتماء سياسي؛

96. نائلة مية التازي، بدون انتماء سياسي؛

97. عبد الإله حفطي، بدون انتماء سياسي؛

98. يوسف موحي، بدون انتماء سياسي.

• عن سوس-ماسة / كلميم-واد نون / العيون-الساقية الحمراء / الداخلة-وادي الذهب:

99. السيد ياسين غنموني، بدون انتماء سياسي؛

100. محمد سالم بنمسعود، عن حزب الاستقلال.

و. هيئة ممثلي المأجورين:

101. السيد محمد زروال، الانتماء النقابي: الاتحاد المغربي للشغل؛

102. أمال العمري، الاتحاد المغربي للشغل؛

103. عز الدين زكري، الاتحاد المغربي للشغل؛

104. فاطمة الزهراء اليحياوي، الاتحاد المغربي للشغل،

105. رشيد المنباري، الاتحاد المغربي للشغل؛

106. وفاء القاضي، الاتحاد المغربي للشغل؛

107. عبد الإلاه الحلوطي، الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب؛

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة لالة عائشة.

غير، الله يجازيكم بخير، تنحيطكم علما الهواتف، تطبيقا اللي عندنا في القانون الداخلي ما خصهومشاي.. الهواتف خاصكم تسكتوا الهواتف، طفيوها كما طفينا احنا. الهواتف يطفوا، باش السادة المرشحين والمصوتين يصوتوا على خاطرهم.

الله يخليكم، نستغناو في هذا الساعة بالذات على الهاتف.

أنا كنتمس منكم باش تسمعوا هاذ الكلمة هكذا بهاذ الشكل، وإلى سمحتوا لي، ظهر لي ما ابقى لنا إلا نحلو باب الترشيح.

قيوح السي عبد الصمد.

المستشار السيد عبد الصمد قيوح:

السيد الرئيس،

أترشح لرئاسة مجلس المستشارين باسم حزب الاستقلال، قيوح عبد الصمد.

السيد رئيس الجلسة:

تقدم السي قيوح بالترشيح باسم حزب الاستقلال، تفضل اللي بغا، السي بنشماش.

المستشار السيد عبد الحاكم بن شماش:

شكرا السيد الرئيس.

حكيم بنشماش، أتقدم لأرشح نفسي عن حزب الأصالة والمعاصرة برئاسة مجلس المستشارين، ولدي ملتسم، السيد الرئيس المحترم، حضرات الأخوات والإخوة، السيدات والسادة المستشارين المحترمين.

كنتطلب منكم، السيد الرئيس المحترم، تفسحوا المجال للمترشحين باش يقدموا في هاذ الامتحان الديمقراطي المتميز، للسيدات والسادة المستشارين، الخطوط العريضة لبرنامجهم أولتصوورهم.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسي بنشماش على الملاحظة ديالو وعلى الاقتراحات ديالو، وشكرا للسي قيوح.

إلى اسمحتو، إلى كاين شي مرشح ثالث، إلى كان شي مرشح ثالث احنا كنسمعولكم، ما كاين حتى مشكل.

إذن، على حسب على حسب ما شفت الإشارة من القاعة، قال لك: الله يجعل البركة.

بسم الله، على بركة الله، وكنتطلب من السيدة عائشة باش تعيط على المستشارين، كل واحد باسميتو، باش يهودوا يصوتوا، وشكرا للمساعدة ديالكم، الإخوان المستشارين. ساعدتو المكتب المؤقت وساعدتو الرئاسة ما عندي ما نقول.

لا، أنت، الأخ.. لا اسمح لي. يالاه أسيدي بسم الله، عيط.

سمحوا لي، خاص كل مرشح يعين واحد ديالو، وخاص فهاذ القاعو يجيونا 3 ديال الملاحظين. الكلام ديالكم صحيح.

المرشحين كل واحد يعزل اللي غينوب عليه.. خذ الكلمة، خذ الكلمة، أسيدي، خذ الكلمة سيدي.

المستشار السيد نبيل الأندلوسي، عضو المكتب المؤقت:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس.

إذن، بعد ما تم الإعلان عن ترشيحين لرئاسة المجلس، نطلب من السادة المترشحين، كل مرشح أن ينتدب واحدا لمراقبة عملية التصويت.

الإسم الكريم؟

المستشار السيد النعم ميارة:

النعم ميارة، عن حزب الاستقلال.

المستشار السيد نبيل الأندلوسي، عضو المكتب المؤقت:

ميارة عن حزب الاستقلال.

الإسم الكريم؟

المستشار السيد عبد السلام بلقشور:

عبد السلام بلقشور عن حزب الأصالة والمعاصرة.

المستشار السيد نبيل الأندلوسي، عضو المكتب المؤقت:

عبد السلام.

أما الآن نطلب من السادة المستشارين تعيين ثلاثة أعضاء لمراقبة عملية التصويت وإحصاء الأصوات. السيد أمين المجلس.

الإسم الكريم؟ السي عبد الكريم الهويشري، حزب العدالة والتنمية.

الإسم الكريم؟ عبد اللطيف أبدو.

الثالث؟ الأخ الإسم؟

المستشار السيد محمد احميدي:

احمد احميدي عن حزب الأصالة والمعاصرة.

المستشار السيد نبيل الأندلوسي، عضو المكتب المؤقت:

احمدي..

السيد الرئيس، لكم الكلمة. واش نبدأ على قراءة..

السيد رئيس الجلسة:

لا، إلى جا على خاطرك، باش تعيط على الإخوان يصوتوا، ابدأو عملية التصويت.

3 ديال المتطوعين كابينين والمرشحين..

المستشار السيد نبيل الأندلوسي:

إذن، على بركة الله سنبدأ عملية التصويت على رئيس مجلس المستشارين، وستتم المناادة على الأسماء حسب الترتيب الأبجدي.

إذن، السي أبو بكر عبيد، أول المصوتين، السيد أحمد احميد، السيد أحمد الإدريسي، أحمد بابا اعمر حداد، أحمد بولون، أحمد تويزي، أحمد شد، السي احمد شد، أحمد لخريف، إدريس الراضي، افضيلي أهل أحمد إبراهيم، الحبيب بن الطالب، الحسن بلمقدم، الحسن سليغوة، الحسين العبادي، الحسين المخلص، الحو المربوح، الصبحي الجلاي، الطيب البقالي، العربي العرائشي، العربي المحرشي، المبارك الصادي (امتنع عن التصويت)، المختار صواب، المصطفى الخلفيوي، المهدي عثمان، النعم ميارة، أمال العمري، أمال ميصرة، امحمد احميدي، ثريا لحرش.

السيد رئيس الجلسة:

اشوية الهدوء، الله يخليكم، دابا احنا بدينا في عملية التصويت. الله يخليكم، احنا بدينا هاذو الرجال المستشارين. راه احنا بدينا عملية التصويت، صافي، الله يجعل البركة.

المستشارة السيدة ثريا لحرش:

أريد فقط أن أقول أن المجموعة ديال الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، بعد استشارة الكونفدراليين والكونفدراليات تمتنع عن التصويت.

السيد رئيس الجلسة:

احنا ابدينا في العملية. الأستاذة.. عيط أسيدي عيط.

المستشار السيد نبيل الأندلوسي:

إذن، الأستاذة ثريا لحرش تمتنع عن التصويت، المستشار الموالي جمال الدين العكروود، جمال بن ربيعة، حمة أهل بابا، حميد القميصة، حميد ذاتني، حميد كوسكوس، خديجة الزومي، رحال المكاوي، رشيد

المنياري، سعيد السعدوني، رجاء الكساب.

المستشارة السيدة رجاء الكساب:

أمتنع عن التصويت.

المستشار السيد نبيل الأندلوسي:

امتنعت عن التصويت.

سعيد زهير، سيدي الطيب الموساوي، سيدي صلوح الجماني، سيدي مختار الجماني، عابد شكيل، عادل البركات، عائشة آيتعلا، عبد الإلاه الحلوطي، عبد الإلاه المهاجري، عبد الإلاه حفطي، عبد الحق حيسان..

المستشار السيد عبد الحق حيسان:

باسم نقابة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، أمتنع عن التصويت.

المستشار السيد نبيل الأندلوسي:

شكرا.

عبد الحاكم بن شماش، عبد الحميد الصوري، عبد الحميد فاتحي، عبد الرحمان الدريسي، عبد الرحيم اطمعي، عبد السلام اللبار، عبد السلام بلقشور، عبد السلام سي كوري، عبد الصمد قيوج، عبد الصمد المريني، عبد العزيز بنعزوز، عبد العزيز بوهدود.

السيد رئيس الجلسة:

الله يخليكم اشوية ديال النظام، ما تقلقوشي الناس اللي كيصوتوا.

المستشار السيد نبيل الأندلوسي:

عبد العلي حامي الدين، عبد الكريم الهمس، عبد القادر سلامة، عبد الكريم لهوايشري، عبد الكريم مهدي، عبد اللطيف أبودوح، عبد الوهاب بلققيه، عبد الرحيم الكميلي، عبد اللطيف اعمو، عدي شجري، عز الدين زكري، عزيز مكنيف، عصام الخمليشي، علي العسري، عمر مورو، فاطمة الحبوسي، فاطمة الزهراء اليحياوي، فاطمة آيت موسى، فؤاد قديري، كريمة أفيلال، لحسن ادعي، مبارك السباعي، مبارك جميلي، محمد ابا حيني، محمد الأنصاري، محمد البشير العبدلاوي، محمد البكوري، محمد الشيخ بيد الله، محمد العزري، محمد القندوسي، محمد دعيدة، محمد زروال، محمد سالم بنمسعود، محمد سعيد كرام، محمد عبو، محمد عدال، محمد علي، محمد لشهب، محمد مكنيف، محمد مهذب، محمود عرشان، مصطفى حركات، مليكة فلاحي، مولاي ادريس الحسني علوي، مولاي عبد الرحيم الكامل، مينة عفان، نائلة مية التازي، نبيل شيخي، وفاء

الطريقة ديال التصويت واضحة، كتابة الإسم كاملا، يا إما الكنية يا إما السمية، ولكن الألقاب.. وغير بلاتي، الله يربحكم، الإخوان..

السيد رئيس الجلسة:

هاذ الإسم هذا راه مقبول، راه مقبول هاذ الإسم، استشرت مع الإخوان ديالنا أعضاء المكتب، الإسم راه مقبول والسلام، شكرا. سايروا العملية ديالكم.

المستشار السيد سيدي محمد ولد الرشيد:

راه الفرز ما مكتوبش فيه.. هذا راه ولي اسم ثلاثي ماشي اسم.. نخليوه حتى للأخرونشوفو إلى كانت شي حالات..

السيد رئيس الجلسة:

الله يخليكم أ الإخوان، قضية الفرز ديماريو فيها شوية، سير ديماري.

أ الإخوان، الله يجازيكم بخير استمروا في الفرز، والي وقع ليكم فيها مشكل رجعوها للرئيس والمكتب المؤقت، هما يقرروا فيها.

استمروا في الفرز الله يجازيكم بخير، ما تخليوش العملية موقفة، استمروا والي عندكم فيها تشككات طلعوها لهنايا.

تفضل أسيدي، لا واش الكلمة في إطار الفرز؟ تفضل.

لا، الله يطول عمرك، شوف واش الكلمة كتاخذاها في إطار الفرز؟ تفضل.

المستشار السيد عبد العلي حامي الدين:

هاذي جلسة دستورية، كيتابعها الرأي العام الوطني والدولي كذلك، وابغينا نعطي صورة ايجابية، فكنقترحو على الإخوان في لجنة الفرز أن الأوراق المتنازع حولها يخليوها حتى للنهاية، وتستمر عملية الفرز إلى حين إحصاء كامل الأصوات، ثم الرجوع لهذيك الأوراق اللي هي متنازع حولها من أجل الاستمرارية. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

تفضل أسيدي تفضل، واش الكلمة في إطار الفرز؟ تفضل.

المستشار السيد العربي المحرشي:

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الرئيس، الله يخليك راه جرت العادة ماشي لأول مرة. في

القاضي، ياسين غنموني، يحفظه بن مبارك، يوسف بنجلون، يوسف محي، محمد الرزمة، سيدي محمد ولد الرشيد، نبيل الأندلوسي.

المستشار السيد نبيل الأندلوسي:

إذن، بعد عملية التصويت، هل بقي أحد المستشارين أو المستشارات لم ينادى عليه للتصويت؟ إذن، الجميع صوت في هذه العملية. نعم؟

السيد رئيس الجلسة:

الإخوان، بطبيعة الحال، المصوتين 120 والممتنعين 4.

116 المصوتين والممتنعين 4، هذا هو الحساب الصحيح.

إلى اسمحتو، عملية الفرز.

الإخوان، الفرز، بسم الله.

تطوعوا أ الإخوان، تطوعوا.

الإخوان عملية الفرز الله يجازيكم بخير، راه احنا قلناها ... راه عملية الفرز، ابدأو..

المستشار السيد سيدي محمد ولد الرشيد، عضو المكتب

المؤقت:

عدد المصوتين 116، والممتنعون 4.

بسم الله، على بركة الله، نبدأ عملية الفرز:

حكيم بن شماش، حكيم بن شماش، عبد الصمد، حكيم، عبد الصمد قيوح، عبد الصمد قيوح، عبد الصمد قيوح، عبد الصمد قيوح، فارغة، فارغة، هادي مقبولة؟ الأستاذ حكيم بن شماش.

لا غير بلاتي، الله يربحكم، غير باش نتفاهمو، غير بلاتي الإخوان الله يربحكم، راه كايينة للجنة هنا، وهي اللي غادي تقترح واش مقبولة.

بلاتي، الله يرضي عليك، احنا راه أكدنا في المكتب كل الألقاب ملغية، الألقاب كلها ما غاديش ندوزوها. غير بلاتي، دابا خلينا من 2009. غير بلاتي الله يربحك. هادي غادي نشوفوها ها هي كايينة، غادي نشوفوها مع المكتب في الأخير. كايين الرئيس وكايين الأعضاء. النهار الأول أكدنا على الأسماء على أساس عندنا الاسم كما هو بدون زيادة أو نقصان.

غير بلاتي الله يربحكم، نخليو فيه الفتوى.

بلاتي الله يربحك، غير بلاتي. المادة 6.. خليوننا نحتفظوا بها حتى نرجعو، باش نسهلو العملية. راه ما يمكنش.

الرئيس، بلاتي، السادة المستشارين، هذا مكتوبة فيها الأستاذ حكيم بن شماس. القانون الداخلي، بلاتي غير الإخوان غير، الله يربحكم،

الداخلي، ما كاينش شي حاجة أخرى من غير هاذ الشي، ولا يمكن أن نفسر على هوانا القانون، وبالتالي راه يدير الدكتور بن شماس ولا..

إلى دخلنا في هاذ التفاصيل، إلى دخلنا في هاذ التفاصيل، السيد الرئيس، هاذي راه احنا أعمال العقلاء تصان عن العبث، لأن غادي تخرج تفاصيل خطيرة جدا، راه غادي نلقاو حكيم بن شماس، غادي نحيدوها. إلى لقينا حكيم بن شماس غادي نحيدوها، وغادي نوليو في واحد العبث وواحد العملية عبثية ما عندها لارجلين لا يدين.

احنا تهضرو، وبالتالي، الله يرضي عليك، السيد الرئيس، يكون الحاكم بيناتنا هو الفاهم يفهم، احنا غير كنفهموه، نُعزي لمن يقول، فاهمين أش كنعقولو، وبالتالي الله يرضي عليك، السيد الرئيس، عندنا نظام داخلي هو الفيصل بيناتنا فيما يخص هذه العملية، واللجنة اللي كاينة الآن في الواقع ما خاصكمشاي يكون عندكم تأويلات اللي في الواقع لا تتناسب مع الثقة اللي داير فيكم المجلس، ما يمكنشاي يكون تأويلات مُغرضة للقانون خارجة عن القانون. وبالتالي، السيد الرئيس، كنطلب منك أن المكتب المؤقت يقوم بالعمل دبالو، ويعطي التعليمات دبالو باش نستمر في العملية دبال فرز الأصوات.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السي تويزي.

شكرا عن الكلمة اللي قلت.. أ الإخوان، الله يجازيكم بخير، حلوا هاذ المشكل، حلوا هاذ المشكل وإما نعاودو الانتخاب ما يمكنش! ما يمكنش نعاودو. حلوا هاذ المشكل، الله يجازيكم بخير، دابا لجنة الفرز وانتوما هما اللي عكستوا لنا الأمور، كنا ماشيين مزيان. حلوا هاذ المشكل الله يجازيكم بخير.

نعم أسيدي. تفضل أسيدي تفضل..

الدكتور تفضل، تفضل أكتور.

المستشار السيد محمد الشيخ بيد الله:

يكملوا الفرز، ويسجلوا هاذ الحالة تحسب، ويسجل في المحضر، وإلى ابغا شي حد من بعد يمشي للمحكمة الدستورية، فالمحكمة الدستورية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

أنا مع هاذ الشئ نعم أسيدي، وإلى ما كاينشاي، الله يخليكم، غادي نضطرو باش نعاودو الانتخابات إلى قبل المجلس، إلى قبل المجلس، وا غادي نضطرو باش نعاودو.

الإنتخاب دبال المكتب السابق ملي كان الدكتور بيد الله مرشح، راه كانوا مجموعة من الأسماء جات فيها الدكتور محمد الشيخ بيد الله، رجعوا للتسجيل، ماشي الآن عاد غادي نجيو ويقول لنا الأستاذ لا، أش ابغيتو نديرو إلى ما غنديروش الأستاذ؟ الله يخليكم، هاذ الشي راه ماشي معقول إلى ما دوزتوهاش، نهائيا.

السيد رئيس الجلسة:

تفضل أ السي عدال، تفضل يالاه في إطار..

المستشار السيد محمد عدال:

شكرا السيد الرئيس.

الإخوة أعضاء لجنة الفرز المحترمين،

الإخوة، يمكن تسمعوا لنا واحد اشوية الله يعطيكم الخير.

جرت العادة احنا كشعب مغربي كناديو بالأستاذ والسيد والحاج وبمولاي، فالمغزي من هذا النطق هذا هو معرفة من هو الشخص، فإلى امشيتو لهاذ الاتجاه غادي نقدرو نمشيو حتى للإملاء، اللي غلط في الاسم كيفاش غادي نديرو ليه العملية دبالو؟

أنا كنتنن، الأخ السيد الوزير المحترم أنا شخصيا ما نقدرش نسميه بالاسم (direct)، غنعقول ليه السيد فلان الفلاني والوزير الفلان الفلاني، يمكن نتجاوزو هاذ المسألة، ويمكن تلقاو مسألة واحد أخرى من هاذي.

وشكرا لكم السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

نقط النظام، أنا في نظري والنظر دبال الجمع العام ودبال هذا.. يخليوا اللي عليها نقاش، نأخروها ونفرزو، يمشي الفرز ونخليو القضية للنقاش.

أ الإخوان، الله يجازيكم بخير، راکوم تعطلتوا بزاف. أه؟ كتصاوبوهم؟

المستشار السيد أحمد تويزي:

شكرا السيد الرئيس.

في الواقع، كما قال قبايلة السي حامي الدين، هذه جلسة دستورية. يجب أن نحترم الرأي العام، لأن هذه الجلسة متابعة لا من الرأي العام الوطني ولا الدولي، وبالتالي اللي كيحكمتنا احنا داخل هذه الجلسة، ما كيحكمتوناش التأويلات المغرضة للقانون. بيناتنا هنا هو النظام الداخلي للمجلس أش تيقول؟ راه ماشي كل واحد يقول اللي بغا يدير اللي بغا يدير، كنعقول المادة 16: «يجري التصويت كتابة وداخل معزل» (نقطة)، لم يتكلم عن الاسم الثلاثي ولا الرباعي ولا الكنية. هذا هو النظام

التصويت، فكنتعتبرو بأنه جميع المستشارين برهنوا بما فيه الكفاية بأنهم يتقنون عملية الكتابة، فلذلك هو التصويت سري وفردى أيضا ينبغي أن يكون داخل المعزل حرصا على سلامة العملية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

في اعتقادي الأمور واضحة. نعم أسيدي؟

المستشار السيد عبد الحاكم بن شماش:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

شكرا على رحابة صدركم.

غير باش نحرصو، السيد الرئيس المحترم، باش نكونو حرصين على أننا ما يسجلش علينا التاريخ بأننا ما كنحرصوش بشكل جماعي على توفير أقصى درجات الشفافية في هاذ العملية الديمقراطية اللي كنوقعوها اليوم جميعا.

القضية ديال الأسماء، لسوء حظنا أنه ما كاينش في النظام الداخلي السابق قواعد فيها ما يكفي من الوضوح والدقة اللي كتضبط مختلف الشكليات ديال عملية التصويت، فلذلك دعونا يعني الأعمال ديال العقلاء تتره عن العبث، دعونا نتفق، والمجلس سيد نفسه، أنه هاذ السيد المستشار أو السيدة المستشارة اللي غيصوت ويكتب «عبد الصمد» مثلا-وأستسمح صديقي العزيز-ولا يكتب «قيوح» بوحده، ولا يكتب عبد «الصمد قيوح» معا، ولا يكتب «السيد»، ولا يكتب «الأستاذ»، ولا يكتب «الوزير»، الله يخليكم، راه المداد باش تكتب الخطاب ديال جلالة الملك قبل ثلاث أيام لم يجف بعد.

السيد الرئيس،

أنا جبت المحضر، المحاضر من ذاكرة المجلس من الأرشيف ديال المجلس ديالنا، كيوضح كيفاش تمت عملية التصويت على الرؤساء ديالنا الذين سبقونا، واسمحوا لي نقرا عليكم المحضر ديال 2009، ولكن قبل ذلك قد يقول قائل-وقد سمعنا ذلك-بأنه هذيك تدارت في إطار دستور 1996، ونحن الآن نباشر عملية انتخاب السيد الرئيس في إطار دستور 2011. هذا حق يراد به باطل، لأن المقترضات القانونية اللي كاينة في النظام الداخلي، على علاته، ما كتوضحش هاذ المسألة بالدقة المطلوبة وبالشكليات اللي مطلوبة.

أقرأ عليكم هذا محضر رسمي أوزعه على أخواتي وإخواني، في النهار اللي درنا الجلسة ديال التصويت على مترشحين على أستاذين فاضلين: الأستاذ المعطي بوعبيد الأستاذ المعطي بنقدور، عفوا، والأستاذ الدكتور محمد الشيخ بيد الله، ها هي (sélectionnée)، مرة كيكتبوا الدكتور

أستسمح على أخذ الكلمة للمرة الثانية. ابغيت نطلب منكم، السيد الرئيس، ونطلب من اللجنة ديال الفرز على أنه راه ما فيها عيب، راه المغرب هو هذا، كاينين بعض المستشارين ما كيحسنوش الكتابة، ما كيكتبوش، وكما في علم الجميع، واحنا ما خاصش يكون عندنا عيب، ماتكونش عندنا عقدة، لأن هذا البرلمان يمثل الدكاترة، يمثل الفلاحة، ويمثل أي شيء، كيمثل المجتمع المغربي.

إذن، عندنا داخل المستشارين-على ما أظن-واحد العدد ديال الناس لا يحسنون الكتابة، اسمح لي، والتصويت حق دستوري للواحد، لا يمكن باش نمنعوه من التصويت، لأن ما كيغرفش يكتب، ما غيصوتش.

وبالتالي، كنتمى من السيد الرئيس، على أنه هاذوك الناس اللي كيشوفوا أنهم ما يقدوشاي يكتبوا، أن اللجنة، وانتوما، السيد الرئيس، تعطيوه شي واحد اللي معه يدخل معه، ويكتب ليه، ويصوت على من ما بغا باش.. من الموظفين، باش ما نحرموهش من حقو الدستوري في عملية التصويت، حرام وماشي قانوني باش نحرمو شي حد من التصويت، ونعرفو تعطيووا التعليمات ديالكم.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

لا، غير هاذ القضية هاذي شعرونا بها بعض الإخوان، وحسينا بهاذ القضية هاذي، ولكن دابا الاستشارة، أولا، اسمح لي نستاشر مع الطاقم ديال.. اللي كيسهر، وكذلك نستاشر مع المجلس، نعم؟ لا لا، كاين كاين، لا كاين، لا كاين.

نعم أسيدي؟

المستشار السيد عبد العلي حامي الدين:

السيد الرئيس.

السادة المستشارين،

احنا الآن في الدور الثاني ديال التصويت في جلسة دستورية ديال انتخاب رئيس مجلس المستشارين. في الجلسة الأولى، وقع واحد النقاش حول بعض الأوراق اللي وردت فمهم بعض الصفات: (أستاذ) إلى ما غير ذلك. فاللي كناكدو، السيد الرئيس، عليه انطلاقا من الكلمة اللي قلتو الآن، وهو أن جميع المستشارين يصوتوا على الاسم كيفما ورد في اللائحة الرسمية.

عندنا الآن جوج ديال الأسماء عبد الصمد قيوح، عبد الحاكم بن شماش، فكنتظن لا داعي لإضافة أستاذ باش ما يوقع أي نقاش حول الأوراق، والبعض يعتبرها ملغاة والبعض يعتبرها غير ملغاة.

النقطة الثانية، السيد الرئيس، حرصا على سلامة عملية

والإخوان جالسين في الفرز، واش غيحسبوا ولا ما يحسبوش، أولاً.

ثانياً: في المكتب تم الاتفاق عندكم في المكتب المؤقت أنه ما يتمش الذكر ديال الألقاب، وأما ما جاء به الأستاذ السي حكيم بن شماس..

المستشار السيد عبد الحاكم بن شماش:

بن شماش.

المستشار السيد عبد الإلاه الحلوطي:

..من.. ما شي مشكل-فالمحضر الذي جاء به لا يعتبر بالنسبة إلينا حجة ولا قانوناً ولا قانوناً تنظيمياً ولا دستوراً ولا نظاماً، وإنما هي مرحلة مرت، ومرت ما اتفقناش فيها على شيء، فقبلنا «الشيخ بيد الله» و«الحاج بيد الله» و«المحترم بيد الله»، قبلناها ولم تثر أي إشكال.

اليوم عندنا إشكال مطروح، الإشكال المطروح اللي خلانا لمدة ساعة واحنا جالسين كنستناو الفرز واش غادي نحسبها ولا ما نحسبهاش، خصوصاً وأن المكتب تطرق إلى هذه القضية، المكتب المؤقت. ومادام قد تطرق إليها، كان من المفروض أن نلتزم. إذن ما الذي يضيرنا أننا غادي نديرو الأسماء بدون ألقاب ونتفقو عليها جميعاً، وأنداك اللي نجح غادي نهنؤوه من هذا الطرف ومن ذاك الطرف، لأن غادي تكون أنداك الديمقراطية نجحت.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الله يخليكم الإخوان، دابا الإشكال ما بقاش مطروح، دابا احنا غاديين للدور الثاني وصلنا لو.

المستشار السيد محمد الأنصاري:

أولاً، أنا من بين من طرحوا هذا الإشكال قبل وقوعه، وكنت أتمنى في بداية الجلسة أن يتلو علينا السيد الرئيس المحضر الذي اتفق عليه المكتب المؤقت وطريقة تسيير جلسة انتخاب الرئيس، ولكن مع الأسف دخلنا في العملية دون أن نلتفت لما تم الاتفاق عليه، وقد أشعرنا من طرف أحد أعضاء المكتب المؤقت السي محمد حمدي الذي أكد لنا اليوم أنه تم الاتفاق أن يتم التصويت بالأسماء الكاملة للمرشحين أو مجزأة، الأستاذ حكيم بن شماش أن تكتب «حكيم» أو «بن شماس» أو «حكيم بن شماس»، ويسمح أن يكتب «قيوح» أو «عبد الصمد قيوح» أو «عبد الصمد» لوحده، وما عدا ذلك فتعتبر علامة تنتهك سرية التصويت هذا ما أشعرنا به وأشعرنا به جميع أعضاء الفريق قبل الدخول إلى هذه القاعة.

الآن ما وقع، وفي غياب التذكير بهذه المقتضيات، هناك 9 أوراق ملغاة، فربما لو ذكر بذلك لكان أحد المرشحين ناجحاً اليوم بدون أن نلتفت لذلك، لأن ذلك الارتباك وعدم الضبط أوقفنا لمدة ساعة من

بيد الله، مرة السيد المحترم بيد الله، مرة السي بيد الله، مرة الحاج المعطي بنقدور، مرة الحاج المعطي، مرة الحاج بنقدور، مرة بنقدور.

واخليونا، الله يخليكم، باش ما نكنوش كاملين نتفق من حيث ندري أو لا ندري بشي حاجة اللي غيسجل علينا التاريخ بأن هذا المجلس قد ترسبت إليه روح ديال رصيد باش صاوبنا المجالس الانتخابية على مدى عقود من الزمن، هاذي أعباد الله هاذي مؤسسة دستورية، هذا مجلس المستشارين، نتفقو.

أنا لا يضرني في شيء شي واحد من الإخوان، والأخوات يجي يكتب في الورقة «السيد الوزير المحترم قيوح»، زعما بماذا يضرني؟ ولا يكتب الأستاذ «قيوح» ولا «قيوح» ولا «قيوح» ولا يكتب «بن شماش»، الله يخليكم ولا «الأستاذ بن شماش»، ولا الحاج بن شماس.

الله يخليكم، الله يخليكم، أرجوكم والإلا خليونا نقولوبأنه لقد عجزنا عن استيعاب وتمثل روح الدستور وروح هاذ اللحظة الديمقراطية، نديرو شوية المرونة.

السيد الرئيس،

لقد أتعبناك، أنا مزاوك فيك سامح لنا، أتعبناك وأتعبنا الأخت المحترمة والإخوة المحترمين، احنا غادي نديرو الدور الثاني، آ سيدي اللي بغا يكتب «حكيم» يكتب «حكيم»، اللي بغا يكتب «بن شماش». أنا السمية ديالي هاذي 9 سنين وأنا كنصححها، كنقولهم آ عباد الله أنا راه سميتي «بن شماش»، ويصرون على انتزاع ثلاثة نقط، ما كيناش حتى في الحالة المدنية ديالي، ولكن ما هو المشكل في ذلك؟ ما هو المشكل في ذلك؟ وأسلم لكم هذا المحضر ديال المجلس - ها هو - ماشي كان في شيء.. ها هو المحضر، رسمي من ذاكرة هذا المجلس، واش أنا غنأخذ المجلس أن واحد المستشار كتب «الحاج المعطي»، إيوا معروفة الحاج المعطي هو أخونا المعطي بنقدور، ولا يكتب الدكتور السي بيد الله، نحاسبو علاش درتي سي؟ وحشومة، حشومة!

السيد رئيس الجلسة:

وإلى جا على خاطركم جميعاً، هاذ الملاحظات عندها الدلالة ديالها، وإلى جا على خاطركم نتجاوزو هاذ المرحلة ونمشيو للإنتخابات ديالنا وصافي، نعاودو، تفضل أ سيدي، تفضل.

أ تصنتوا أ الإخوان على.. نسمعو..

المستشار السيد عبد الإلاه الحلوطي:

السيد الرئيس،

حقيقة نحاول جميعاً أن نكون في مستوى اللحظة التاريخية التي نعيشها والتي نريد أن تنتصر فيها الديمقراطية أولاً وأخيراً. لما أثيرت القضية، السيد الرئيس، ديال الاسم واش يكون معه اللقب ولا ما يكونش معه اللقب، لأنه دا لنا واحد الفترة مطولة من الزمن ديال الفرز

يكون فقط إما ما دام عندنا اسمين يتنافسان على رئاسة هذا المجلس المحترم نحترم تفاديا لأي نقاش أو ما من شأنه أويثير نقاش، فبالتالي هذا الملتمس، وأعتقد إلى اسمح لي السيد الرئيس نبدأ في العملية ديالنا.

السيد رئيس الجلسة:

نبدأ العملية ديالنا دابا غير تنعطلو الوقت، تفضل أسيدي عيط، نادي نادي، نادي.

إذن القاعة، الحمد لله، عمرت إذن نناديو العمل ديالنا والسلام.

تفضل أسيدي.

المستشار السيد نبيل الأندلوسي، عضو المكتب المؤقت:

إذن غادي نبدأ وإن شاء الله عملية التصويت، لائحة..

المستشار السيد أحمد تويزي:

قدمنا واحد الملتمس، الملتمس اللي فيه كاين اللي ما تيكنتبش، كاين اللي ما تيشوفش، هاذ الناس هاذوكيفاش غادي نديروا معهم يصوتوا؟ تنقولو على أنه التصويت حق دستوري، لا يمكن أن ندفع أي شخص باش يفرط في الحق ديالو اللي هو التصويت، وكنقول لكم، السيد الرئيس، اعطينا شي فتوى على أنه شي موظف يمشي مع هذالك اللي ما تيشوف ولا ما تيكنتب يقول ليه أش تدير، باش يمارس حقوقي هذه العملية اللي هي أساسية.

السيد رئيس الجلسة:

الله يخليكم الإخوان، الله يجازيكم بخير، العملية ديال التصويت دازت في أمان الله وحفظه، ودابا ما غاديش نرجعوا للور الورا، غادي نرجعو للكتابة هاذي ما غاديش يكتب، الله يخليكم، نخليو هاذ الأمر الله يخليكم.

صافي الله يخليكم، التصويت، بسم الله.

المستشار السيد نبيل الأندلوسي، عضو المكتب المؤقت:

غادي نبدأ وإن شاء الله.

إذن، غادي نطلقو في عملية التصويت.

السي أبوبكر اعبيد.

السيد رئيس الجلسة:

تفضل أسيدي أبوبكر اعبيد، تفضل وقل بسم الله باش الشياطين يمشيو بحالهم لبرا، ما يبقاوش لنا هنا، راه حاضرين معنا الشياطين.

المستشار السيد نبيل الأندلوسي، عضو المكتب المؤقت:

السي أحمد احميميد، أحمد الإدريسي، أحمد بابا اممر حداد،

أجل المداولة في هذه النقطة، وكنا في غنى عن ذلك.

الآن ما قاله الأستاذ حكيم بن شماس، الاستدلال بمحضر، كان فعلا واقعا في وقت ما، وما قاله الأستاذ حامي الدين كذلك واقع، ولكن علينا قبل أن ندخل في العملية الآن أن نتفق والمجلس سيد نفسه، علينا أن نقرأ كل زيادة مسموح بها أو نقرأه لا زيادة وننتقل على بركة الله. أما أن ننتقل دون أن نحدد، فستتوقف ساعة أو ساعتين عند ورقة محددة وهذا فيه إهدار للوقت وفيه كذلك عدم تكافؤ الفرص وفيه القيل والقال.

احنا نريد أن ينجح أحد المرشحين إن شاء، وكلنا مرتاحون للشفافية والديمقراطية والنزاهة ونصفق له، وهو رئيسنا جميعا. إذن علينا قبل أن ننتقل—في نظري—أن نحدد الطريقة التي ستكون بدون مناقشة ولا نضيع الوقت للمكتب المؤقت للتداول بشأنها وكل واحد يدلو بدلوه حسب رأيه وقناعته.

أنا أدعوكم، السيد الرئيس، أدعو أخواتي إخواني أن نتفق، فكل ما قيل من هنا أو من هناك هو عين الصواب، ولكن هناك صواب أكثر هو ما اتفقنا عليه جميعا وتقاطعنا حوله، علينا، الله يجازيكم بخير، باش نعرفو واش غادي ناخذو بهاذ الأستاذ والوزير والمحترم وكذا أولا ناخذ على المرشحين معا؟ شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا إلى جا على خاطركم، الأخ غادي.. نعم؟ نبدأ وبلا نقاش؟ على بركة الله، الإخوان، يالا.

النواب ديال المرشحين يرجعوا للأماكن ديالهم. نعم السيد..

المستشار السيد محمد عدال:

الله يخليك، السيد الرئيس، غادي تعلن على الطريقة كيفاش غادي يتم التصويت، واش غنمشيوو كما جرت العادة سابقا «السيد» و«الأستاذ» عادية ونزيدو أو لا فقط ننحصرو في الاسم؟

المستشار السيد نبيل الأندلوسي، عضو المكتب المؤقت:

إذن الإخوان المستشارين والأخوات المستشارات، طبعاً بعد إذن السيد الرئيس، فتذكروا بما اتفقنا عليه في المكتب المؤقت، هو تفاديا لهاذ الإشكال ربما اللي وقع، كان هناك توجه أن التصويت يتم بالأسماء الكاملة. وتجاوزا أنه إلى كان مثلا السي عبد الصمد قيوح الشق الأول من الاسم أو الثاني لا بأس والسي حكيم كذلك، لا الاسم العائلي أو الشخصي، هذا هو الاتفاق لكي لا نثير هذا النقاش، كان هناك، ولكن مع الأسف لم يتم التذكير في بداية الجلسة، فبالتالي التوجيه للإخوة المستشارين والمستشارات المحترمتين والمحترمين أنه نحاولو التصويت

عبد الصمد قيوح على المنافسة الشريفة والروح الديمقراطية التي أبان عنها وأبنتم عنها جميعكم، قبل وأثناء وبعد العملية الانتخابية الخاصة باختيار رئيس جديد لمجلسنا الموقر.

حضرات السيدات والسادة المحترمين،

أصارحكم القول أنني أشعر بجسامة المسؤولية وأنا أقف أمامكم لافتتاح صفحة جديدة من حياة مجلس المستشارين، فبعد هذا الانتخاب يكون المشهد الانتخابي الوطني المتميز لما بعد دستور 2011، قد اكتمل إيدانا بالانتقال من دائرة التنافس والتباري الشريف إلى التعاون والتوافق البناء في خدمة الصالح العام، وذلك للدخول بمجلس المستشارين في مرحلة دستورية جديدة، وهي مرحلة نتوخى من خلالها نحن المجتمعون ها هنا العمل بجدية ومسؤولية على المستوى التشريعي، كما الرقابي والدبلوماسي، من أجل الإسهام الفعال في المحافظة على صلابة النموذج المغربي وتحقيق المزيد من الإشعاع للتجربة المغربية إقليميا وقاريا ودوليا، تحت القيادة الرشيد لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

حضرات السيدات السادة المستشارين المحترمين،

إنني، إذ أشكركم على هذه الثقة الغالية، أصارحكم مرة ثانية أن الشعور الجارف بثقل المسؤولية التي قلدتموني إياها يملئ علي واجب الجهر بإعلان التزامي الأخلاقي، لإذكاء وترسيخ قيم التعاون والشراكة مع الجميع، كما تملي علي تمجيد روح العمل الجماعي والبحث الدائم، على أفضل السبل لإدماج كل التعبيرات والكفاءات والطاقات والمبادرات، لجعل مجلس المستشارين مؤسسة دستورية لصيقة بالواقع المغربي، وشديدة الحساسية لحرارة حياته اليومية.

لقد أكد جلالته الملك محمد السادس نصره الله يوم الجمعة الماضي، قبل أيام معدودة بمناسبة افتتاح هذه الدورة التشريعية، أكد « إن تمثيل المواطنين أمانة عظيمة على المنتخبين والأحزاب، سواء بالوفاء بوعودهم اتجاه الناخبين أو من خلال العمل على الاستجابة لانشغالاتهم الملحة، وهي مسؤولية وطنية تقتضي من الجميع الارتفاع إلى مستوى اللحظة التي تعيشها بلادنا» (إنتهى منطوق خطاب جلالته الملك).

لذلك، فإن الإخلاص لهذه الأمانة العظمى والارتقاء للحظة التاريخية التي تعيشها بلادنا، يلزم مجلسنا أن يظل حاضرا لمختلف التعبيرات السياسية ومستوعبا لكل الاجتهادات، وقادرا على صهر كل المبادرات.

لذلك، ولتحقيق هذا المتبغى، أعدكم زميلاتي، زملائي المستشارين، أنني بقدر ما سأعمل جاهدا على ترسيخ قواعد التعاون والتكامل البنائين مع الحكومة، على قاعدة مبدأ فصل السلط، ومع مجلس النواب وباقي الهيئات والمؤسسات الدستورية، فإنني سأجعل من هذه الأمانة التي قلدتموني، مسؤولية على عاتقي لخدمة وتكريس ثقافة الشراكة والتوافق الإيجابي، ليظل الوطن فوق الجميع، كما حث على

بن شماس، عبد الصمد قيوح، حكيم بن شماس، حكيم بن شماس، قيوح، حكيم بن شماس، قيوح، قيوح، عبد الصمد قيوح، عبد الصمد قيوح.

السيد رئيس الجلسة:

الإخوان، الهدوء، الله يجازيكم بخير، خليو العملية تدوز في أمان الله.

بسم الله الرحمن الرحيم.

نعلن النتيجة؟ الإخوان والأخوات،

المصوتين=120؛

الأصوات اللي معبر عليها=116؛

واحدة ملغاة، مطعون فيها من طرف قيوح.

و57 السي قيوح، و58 السي بن شماس.

الإخوان، الإخوان، الإخوان، خليو الرئيس يطلع للمكان ديالو، الإخوان احنا نتعتبرو السي حكيم بن شماس هو الفائز، وتتطلب منو باش يجي للمكان ديالو، يطلع للمكان، السي بن شماس يطلع للمكان ديالو.

السي بن شماس تفضل للمكان ديالك والسيد الرئيس، السيد الرئيس، التحق للمكان ديالك، هنيئا لك السيد الرئيس، نتمناو لك الخير.

المستشار السيد عبد الحاكم بن شماش، رئيس مجلس المستشارين المنتخب:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

حضرات السيدات والسادة المحترمون،

حضرات السيدات والسادة الحاضرون معنا جميعا،

يطيب لي في هذه اللحظة الديمقراطية بامتياز التي كان فيها الكثير من التشويق، ولكن أيضا الكثير من البيداغوجية الديمقراطية.

يطيب لي أن أتقدم بالشكر الجزيل، والامتنان الكبير لجميع عضوات وأعضاء مجلسنا الموقر بمختلف روافدهم السياسية والمحلية والنقابية والمهنية، إزاء الثقة الغالية التي وضعتموها في شخصي المتواضع، بحيث جعلتموني أتقلد مسؤولية رئاسة مجلس المستشارين، بثقلها الوطني وجسامتها حمولتها السياسية والمؤسسية، لاسيما في ظل تشكيلة وفلسفة دستورية متقدمة تجعل من المجلس، مجلس المستشارين، رافعة حقيقية للجهوية الموسعة، بأسسها المجالية ومتطلباتها وأهدافها الاقتصادية والاجتماعية.

وأود في مستهل كلمتي هاته، أن أنوه بالأخ السيد المستشار المحترم

والاجتهاد، لنكون في مستوى ما راكمته هذه المؤسسة من مكتسبات وانجازات وأدوار، كانت كلها تهدف إلى تعميق مكانة مجلس المستشارين في المشهد الديمقراطي المغربي.

إنني، حضرات السيدات والسادة المحترمين، من هذا المنبر، أوجه تحية تقدير واعتزاز لرئيسنا الدكتور محمد الشيخ بيد الله، ولكافة السادة الرؤساء المحترمون الذين سبقونا، وساهموا في إحراز هذا التراكم الايجابي الذي يطوقنا جميعا بمسؤولية تحصيله وتطويره.

ونتوقف بهذه المناسبة للترحم على من غادرننا منهم إلى دار البقاء.

إن التمتع بشرف تحمل مسؤولية رئاسة مجلس المستشارين بعد الدكتور محمد الشيخ بيد الله، هو أمانة وتحد في نفس الوقت، ذلك أن ما تميزت به الولاية الأخيرة من حيوية في المبادرات ونشاط في التشريع، وجرأة ودقة في المراقبة، وإبداع في البحث، وتأصيل للوظائف الجديدة لمجلس المستشارين، كل ذلك يجعلنا أمام مسؤولية تحصيل وتثبيت المكتسبات من جهة، وتقويتها، وتحسينها من جهة أخرى.

لذلك، فإننا عازمون بعون الله على مواصلة الطريق والمضي في استمرارية نوعية تعزز مكانة مجلس المستشارين بصفة خاصة، والبرلمان المغربي بصفة عامة، كما توخاها المشرع الدستوري، وكما يتطلع إليها صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، والشعب المغربي قاطبة.

حضرات السيدات والسادة المحترمين،

إن ما راكمه مجلس المستشارين في التجارب السابقة، نعتبره حافزا ومؤظرا لنا، لنواصل معا بناء مستقبل تكون فيه المؤسسات كما قال جلالته: «هي الضمانة الحقيقية لحقوق المواطنين، وللخدمات التي يحتاجونها والتي لا تقبل أن تكون رهينة أهواء الأشخاص ورغباتهم».

لهذا، فإن مسؤوليتنا اليوم، هي ضمان استمرارية نوعية على أرضية أحكام دستور 2011، وما يمنحه من صلاحيات ووظائف متقدمة، وفي أفق تمكين الحياة السياسية من دينامية مؤسسية، ينخرط فيها الجميع بروح التكامل والتعاون والتفاعل والتوافق البناء.

هكذا، فإن أولوياتنا ترتبط بواصلة العمل لتثبيت فعالية مجلس المستشارين، وتعزيز حيويته وشفافيته التي تجعله يتمتع بكل مواصفات المؤسسة الديمقراطية أو المتوفرة على الحد المعقول من المؤسسات الديمقراطية، والالتزام بكل الأحكام الدستورية التي تضمن التطبيق الفعلي لحقوق الأقليات والمعارضة، وحماية حرية الرأي والرأي المخالف، وتثمين المبادرات والاجتهادات المواطنة والهادفة إلى تقوية حق المواطنين والمواطنات المغربية في التشريع والمراقبة.

وكل هذا لن يتأتى إلا بجعل مجلس المستشارين فضاء للنقاش الديمقراطي العقلاني، المسؤول المترفع عن كل اعتبار سياسي، وجعل انشغالاته في صلب انشغالات وهموم عموم المواطنين والمواطنات على

ذلك جلالة الملك نصره الله.

أتعهد أمامكم على أنني سأخذ من المقاربة التشاركية منهاجا مستمرا للتواصل مع جميع مكونات المجلس، من مكتب، وفرق، ومجموعات برلمانية، ولجان دائمة، في أفق التدبير الإستراتيجي الأمثل والأنجع للملفات التشريعية والرقابية والدبلوماسية. من منطلق تصور إستراتيجي، يهدف إلى الرفع من المكانة المؤسسية للمجلس، ليصبح عندئذ بحق، صرحا شاهدا على الديمقراطية التمثيلية ومنبرا حقيقيا للدفاع عن المصالح الوطنية الكبرى لجميع الفئات الشعبية.

وباعتبار أن بلدنا قد سطر أهدافا تنموية طموحة، وفتح أورشال وديناميات اقتصادية واجتماعية وحقوقية عديدة، فإنه ينتظر من المجلس في إطار التكامل مع مجلس النواب، أن يكون في صلب هذه الرهانات، مستحضرا لأبعادها وداعما لها باقتراحات وعطاءات أعضائه، وأن يرفع من سقف الانتظارات الوطنية من مدخل الاعتماد على خبرة وكفاءة وحرفية تشكيلته المتسمة بالتعدد والتنوع المجالي والمهني والاجتماعي والاقتصادي.

وهي تشكيلة يتعين علينا جميعا استثمارها دون تمييز أو إقصاء، لبناء وحدة توافقية دامجة لا تعترف على صعيد عمل المجلس إلا بعملية وحيدة، وهي المصلحة الوطنية في إطار المغرب الموحد للجهات، وذلك تماشيا مع ما أكد عليه صاحب الجلالة في الخطاب الذي ألقاه بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الخامسة من الولاية التشريعية التاسعة بمقر البرلمان، حين قال حفظه الله: «إن السنة التشريعية التي نفتتحها اليوم حافلة بالتحديات، وتتطلب العمل الجاد، والتخلي بروح الوطنية الصادقة لاستكمال إقامة المؤسسات الوطنية، لأن المؤسسات لا تهم الأغلبية وحدها أو المعارضة، وإنما هي مؤسسات يجب أن تكون في خدمة المواطنين دون أي اعتبارات أخرى».

لذا، ندعو لاعتماد التوافق الايجابي في كل القضايا الكبرى للأمة، غير أننا نرفض التوافقات السلبية التي تحاول إرضاء الرغبات الشخصية، والأغراض الفئوية على حساب مصالح الوطن والمواطنين، فالوطن يجب أن يظل فوق الجميع». انتهى كلام صاحب الجلالة نصره الله.

حضرات السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يغمرنني شعور بالاعتزاز وأنا أخلف في هذه المسؤولية أحد الشخصيات الكبيرة في الوطنية الحقيقية والصادقة، ونصرة الديمقراطية وقيم الحداثة.

إنه شعور بالاعتزاز الممزوج بالرحم والتقدير، أن أجلس على هذا المنبر الموقر، وأمام هذا المجلس المحترم، وأنا أستلم أمانة مشعل هذه المؤسسة الدستورية من الأخ الكبير والصادق العزيز والوطني المخلص، الدكتور محمد الشيخ بيد الله، وهو حافز كبير على العمل والجد

أيضا تثنين وتتميم المجهود الكبير الذي انخرطت فيه رئاسة المجلس المنتهية ولايتها في مجال تطوير وتحديث الإدارة البرلمانية، وتنمية مواردها البشرية، وتحسين ظروف اشتغالها والرفع من مردوديتها.

لذلك، وانطلاقا من إيماننا العميق بالأدوار الكبيرة التي تطلع بها الإدارة البرلمانية وتقديرا منا للكفاءات العالية التي يزخر بها هذا المجلس، واعترافا منا بعطاءات أطر وموظف المجلس الذين نحيمهم بالمناسبة تحية تقدير واعتزاز، فإن جهدنا سينصب على مواصلة الأوراش التي انطلقت وقطعت أشواطا في اتجاه عصرنة وتحديث إدارة مجلس المستشارين، والعمل على تحصين المكتسبات وتحسينها، وإغنائها انسجاما مع الشعارات التي مافتتت تنادي بها الفعاليات النقابية بالمجلس، والتي ستظل في فلسفتنا التدييرية شريكا محوريا مصاحبا ومواكبا لكل الأوراش والمبادرات التي سيعرفها مجلسنا الموقر.

حضرات السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

وحيث أننا سنكون في القادم من الأيام، في الأيام القليلة القادمة، مرتبطين بمواعيد دستورية هامة، ومنها موعد انعقاد جلسة مشتركة بين مجلسي البرلمان لتقديم مشروع قانون المالية برسم سنة 2016، فإنني أعلن بعد استئذانكم أنني سأشرع منذ الآن في مباشرة الاتصالات والمشاورات المكثفة مع مختلف مكونات مجلسنا، لاستكمال انتخاب هيئات مجلسنا الموقر وتحديد أولويات العمل في المرحلة القادمة.

وفقنا الله وإياكم لما فيه خير المواطنين والوطن.

شكرا على الإصغاء، ورفعت الجلسة.

من فضلكم، تخبرني إدارة المجلس أنكم مدعوين جميعا إلى حفلة شاي تقيمها إدارة المجلس بالطابق الأول، وشكرا.

اختلاف مواقعهم وحاجياتهم وأين ما كانوا في الداخل أو الخارج.

وتعزيزا لجسور التواصل الدائم بين مجلس المستشارين وعموم المواطنين، وتقوية لشفافية المجلس وتنشيط ثقافة المواطنة وتمكين كل المواطنين والمواطنات من مواكبة مختلف مناحي الحياة البرلمانية، وجعلهم على بينة من تفاصيل اشتغال ممثلهم بالبرلمان، سنعمل بإذن الله، جاهدين على تقوية الجانب التواصلية لمؤسساتنا وتعزيز انفتاحها من خلال توفير مناخ سليم في علاقتنا بممثلي وسائل الإعلام، وضمان الحق في الحصول على المعلومات المتعلقة بالحياة البرلمانية، والعمل بجدية بإخراج مشروع التلفزة البرلمانية إلى حيز الوجود.

وفي مجال الدبلوماسية البرلمانية والعلاقات مع المنتديات البرلمانية الإقليمية والقارية والدولية، فإن بالتأكيد ستحظى بأولوية كبرى، فعدالة قضيتنا الوطنية وقوة اندماجنا وتماسكنا الوطني، ومشروعية ومصداقية مؤسساتنا السياسية لازالت تحتاج منا إضافة مجهود أكبر، ليس فقط للتعريف بالتحويلات التي تعيشها المملكة المغربية وما تحقق على درب الديمقراطية والتحديث، بل لقطع الطريق على مغالطات الخصوم والأعداء، وتنوير الرأي العام الدولي بمكتسباتنا وانجازاتنا بنجاحاتنا وإخفاقاتنا.

لهذا، وانطلاقا من المكتسبات التي حققها مجلسنا الموقر في هذا الصدد، سنعمل سويا على تطوير أداء وأسلوب دبلوماسية البرلمانية والتركيز بشكل كبير على هذه الواجهة حتى نجعل من كل المحافل والمنتديات البرلمانية الإقليمية والقارية والدولية واجهة نضالية للدفاع عن وحدتنا الترابية، وصواب نهجنا الديمقراطي وقوة بنائنا الوطني.

حضرات السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

إن رهان تعزيز فعالية وحيوية مجلس المستشارين، تستوجب منا

وبداية، لا بد أن نهئ أنفسنا جميعاً، بالجو الذي مرفيه المسلسل الانتخابي الذي نظمته بلادنا، و توج يوم 2 أكتوبر بانتخاب مجلس المستشارين في صيغته الجديدة.

وأغتنم هذه الفرصة لأقدم التهانى لأعضاء مجلس المستشارين ولرؤساء المجالس الجهوية والمحلية، وكافة المنتخبين على الثقة التي حظوا بها، مع متمنيتي لهم بالتوفيق في مهامهم.

وكما أكد على ذلك جلالة الملك، حفظه الله، في خطابه السامي بمناسبة افتتاح السنة التشريعية الحالية، حيث قال جلالته: «فالانتخابات ليست غاية في حد ذاتها، وإنما هي البداية الحقيقية لمسار طويل، ينطلق من إقامة المؤسسات وإضفاء الشرعية عليها.

بل أكثر من ذلك، فتمثيل المواطنين أمانة عظمى، وهي مسؤولية وطنية تقتضي من الجميع الارتقاء إلى مستوى اللحظة التاريخية التي تعيشها بلادنا.

كما دعا جلالته إلى اعتماد التوافق الإيجابي، في كل القضايا الكبرى للأمة، لأن الوطن يجب أن يظل فوق الجميع».

ولعل أهم الرهانات التي تنتظرنا، هي تفعيل الجهوية، باعتبارها مرتكزا للوحدة الوطنية والترايبية، وتحقيق التضامن والتوازن والتكامل بين كل جهات المملكة، وفي مقدمتها أقاليمنا الجنوبية العزيزة، خاصة وبلدنا قاطبة تستعد لتخليد الذكرى الأربعين (40) للمسيرة الخضراء المظفرة، التي مكنتنا من توطيد وحدتنا الوطنية واسترجاع أراضينا.

وإذا كانت المشاركة المكثفة لأبناء هذه الأقاليم في الانتخابات الأخيرة تؤكد باللموس تشبثهم بالوحدة الترابية لبلدهم، فهذا يضعنا جميعاً، حكومة وبرلماناً ونقابات ومنتخبين جهويين وإقليميين ومحليين ومجتمع مدني، أمام رهان مواصلة اليقظة والتعبئة من أجل استباق مناورات الخصوم التي تستهدف وحدتنا الترابية والعمل على استثمار تطور نموذجنا الديمقراطي والتنموي، من أجل تعزيز صورة بلدنا ومكانته على الساحة الدولية والدفاع عن مصالحه العليا وقضاياها العادلة، وفي مقدمتها مقترح الحكم الذاتي لأقاليمنا الجنوبية الذي أكد مجلس الأمن وكبرى الدول على جديته ومصداقيته.

لقد قدمت بلادنا وتقدم نموذجاً فريداً في المنطقة، من خلال اعتماد نهج الإصلاحات، تحت قيادة ملكية رشيدة، في كل الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدينية.

وقد أبانت كل هذه الإصلاحات، التي تعتمد التشخيص الموضوعي للواقع وخدمة المواطن بالدرجة الأولى، عن نجاعتها في مواجهة كل المخاطر، سواء كانت في صورة معضلات اجتماعية مثل الفقر والهشاشة والأمية، أو كانت في شكل تحديات اقتصادية، من خلال تقوية مناعة الاقتصاد الوطني في مواجهة الأزمات المالية والاقتصادية العالمية، أو من خلال تحصين الوطن والمواطنين ضد كل المؤامرات التي

محضر الجلسة الثالثة

التاريخ: الثلاثاء 6 محرم 1437 (20 أكتوبر 2015).

الرئاسة: السيد راشد الطالب العلي، رئيس مجلس النواب، والسيد عبد الحاكم بن شماش، رئيس مجلس المستشارين.

التوقيت: خمس وأربعون دقيقة، ابتداء من الساعة السادسة والدقيقة الخامسة والثلاثين مساءً.

جدول الأعمال: جلسة عمومية مشتركة لمجلسي البرلمان، مخصصة لتقديم مشروع قانون المالية رقم 70.15 للسنة المالية 2016.

السيد راشد الطالب العلمي، رئيس مجلس النواب، رئيس الجلسة.

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة البرلمانيون المحترمون،

طبقاً لأحكام الفصل 68 من الدستور، يعقد البرلمان جلسة مشتركة تخصص لعرض السيد وزير الاقتصاد والمالية لمشروع قانون المالية رقم 70.15 للسنة المالية 2016.

وأغتنم مناسبة انعقاد هذه الجلسة المشتركة مع مجلس المستشارين الجديد لنؤكد حرص مجلس النواب على مواصلة التعاون المشترك في إطار من التكامل والتوازن كما جاء في خطاب جلالة الملك، حفظه الله، في افتتاح الدورة الحالية.

الكلمة للسيد وزير الاقتصاد والمالية، فليتفضل مشكوراً.

تفصل السيد الوزير.

السيد محمد بوسعيد، وزير الاقتصاد والمالية:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على خير المرسلين.

السيد رئيس مجلس النواب المحترم،

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

زملائي السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة البرلمانيون المحترمون،

يشرفني أن أتقدم أمام مجلسيكم الموقرين لتقديم مشروع قانون المالية لسنة 2016.

كما تم تقليص عجز ميزان الأداءات من 9,5% سنة 2012 إلى أقل من 2,8% هذه السنة، يعني تقلص عجز ميزان الأداءات بالنسبة إلى ثلثه.

وكنتيجة لهذه المجهودات، تقلصت الوتيرة السنوية لارتفاع معدل المديونية للخزينة إلى 1,9 نقطة من الناتج الداخلي الخام نهاية سنة 2014 مقابل ارتفاع سنوي بلغ 3,8 نقطة ما بين 2009 و2013.

ومن المنتظر أن يستقر معدل المديونية خلال سنة 2015 ما دون 64% من الناتج الداخلي الخام، على أن يتجه في منحنى تنازلي ابتداء من السنة المقبلة، إن شاء الله.

السيدات والسادة المحترمون،

كان التحدي الثاني الذي يواجه الحكومة هو وضع أسس نموذج تنموي متجدد، يزاوج بين استغلال الهوامش المتاحة على مستوى الطلب ودعم العرض الموجه للتصدير والمحدث لفرص الشغل.

وفي هذا الإطار، قامت الحكومة، بتوجيهات ملكية سامية، بإطلاق مخطط طموح لتسريع التنمية الصناعية سيمكننا في أفق 2020 من رفع مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الداخلي الخام من 14% إلى 23% ومن إحداث أكثر من نصف مليون منصب شغل.

وقد تمكنا بفضل هذا المخطط الطموح، وتحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك، حفظه الله، من استقطاب استثمارات كبرى، كمشروع «peugeot Citroën»، والذي سيكون بمثابة قاطرة للمقاولات الصغرى والمتوسطة، في إطار شراكات مبنية على التكامل والاندماج وتطوير المناولة الصناعية، بحيث من المنتظر أن يرفع من نسبة الإدماج الصناعي للسيارات ببلادنا من 40 إلى 80% وأن يشغل 1500 مهندس وتقني من الدرجة العليا.

كما عملت الحكومة على تفعيل وتسريع باقي الاستراتيجيات القطاعية وعلى رأسها «مخطط المغرب الأخضر»، الذي أحدث تحولا نوعيا في تركيبة القيمة المضافة للقطاع الفلاحي، ومكن من تحسين مستوى الأمن الغذائي للمغاربة، بتغطية 70% من حاجياتهم من الحبوب و100% من اللحوم والفواكه والخضر، بالإضافة إلى استقطاب ما مجموعه 42,3 مليار درهم من الاستثمارات الخاصة، والتي كان الفضل فيها لإعانات الدولة التي بلغت 15,4 مليار درهم في إطار صندوق التنمية الفلاحية.

هذا موازاة مع اتخاذ مجموعة من التدابير لدعم الاستثمار والمقاولات، ومن أهمها:

- أولا، تقليص سقف الاستثمار بالنسبة للاتفاقيات المبرمة مع الدولة، من 200 إلى 100 مليون درهم مع الإعفاء من الرسوم عند الاستيراد؛

- ثانيا، تمديد مدة الإعفاء بالنسبة للضريبة على القيمة المضافة

تستهدف المس بأمنهم وعقيدتهم وهويتهم.

ولابد هنا من التنويه بيقظة وتعبئة كل القوى الأمنية وتدخلاتها الاستباقية في مواجهة خلايا التطرف والإرهاب وتفانيها في توفير الأمن للوطن والمواطنين، إلا أنه، وبالرغم مما حققته بلادنا من إنجازات، فلا زالت تعترض تقدمها مجموعة من العوائق والتحديات، وأخص بالذكر أهم قضية بعد الوحدة الترابية، أي قضية التعليم والتكوين.

فإصلاح التعليم، كما أكد على ذلك جلالة الملك، حفظه الله، في خطاب العرش، يعد عماد تحقيق التنمية ومفتاح الانفتاح والارتفاع الاجتماعي وضمانة لتحسين الفرد والمجتمع من آفة الجهل والفقر ومن نزوعات التطرف والانغلاق.

بالإضافة لهذه الملفات الكبرى، هناك قضايا لا تقل أهمية، وفي مقدمتها تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية ومحاربة الفقر والهشاشة وإنعاش التشغيل بالنسبة للشباب والاستجابة لتطلعات المقاولين وتنزيل القوانين التنظيمية وإقامة المؤسسات الدستورية.

أها السيدات والسادة،

لقد جرت العادة في مثل هذه المناسبة السنوية أن نقف عند ما تحقق وما لم يتحقق في السنة المنتهية بكل موضوعية ومسؤولية، كمنطلق لتعليل ما نخطط له ونرسمه للسنة الموالية. غير أن الطابع الخاص لهذه السنة، باعتبارها سنة ختم الولاية، يلزمنا أخلاقيا بالتذكير ولو بشكل مقتضب بالتزاماتنا وبما أنجزناه حتى الآن.

وللتذكير، فقد تسلمنا المسؤولية في ظل سياق سياسي خاص وظرفية اقتصادية عالمية وإقليمية مضطربة، وواجهتنا مجموعة من التحديات، وفي مقدمتها استعادة التوازنات الماكرو-اقتصادية ووقف النزيف، وبالخصوص استعادة الثقة في اقتصادنا الوطني.

فبدون ثقة، وفي ظل التفاقم المستمر للعجز وتعميق الاستدانة، كان سيؤدي حتما إلى فقدان القرار السيادي المالي، وسيؤثر سلبا على تمويل الاقتصاد الوطني، وبالتالي الحد من الاستثمار وخلق فرص الشغل.

فقد بلغ مستوى عجز كل من الميزانية والحساب الجاري لميزان الأداءات ذروته خلال سنة 2012، بنسب بلغت على التوالي: 7,2% و9,5% من الناتج الداخلي الخام.

وقد تمكنا، والحمد لله، بفضل الإصلاحات الهامة والمسؤولة والجريئة، وبفضل الإجراءات المالية الصائبة، من وقف النزيف واستعادة التوازنات المالية، أي أننا أوفينا بما التزمنا به أمام مجلسكم الموقرين.

وحتى نوضح لكم بالملاموس المجهودات التي قامت بها الحكومة، وبلغت الأرقام، فقد تم تقليص عجز الميزانية من 7,2 سنة 2012 إلى 4,9 سنة 2014، ومن المنتظر أن يتواصل هذا المنحنى نهاية سنة 2015 ليبلغ 4,3%، وذلك في أفق تقليصه إلى 3,5% سنة 2016.

493 ألف أسرة و800 ألف تلميذة وتلميذ، هذا فضلا عن تخصيص 300 مليون درهم للمبادرة الملكية «مليون محفظة»، والتي بلغ عدد المستفيدين منها ما يزيد عن 3,9 مليون تلميذة وتلميذ. كما تم تفعيل صندوق التعويض عن فقدان الشغل وتخصيص الموارد المالية اللازمة له.

يُضاف إلى كل هذه الإنجازات، دعم برامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية التي فاقت استثماراتها 29 مليار درهم خلال الفترة 2005-2014، وبلغ عدد المستفيدين منها 9,75 مليون شخص، 50% منهم ينحدرون من العالم القروي.

كما تم، في إطار نفس المبادرة، إنجاز برنامج التأهيل الترابي الموجه بالأساس للنهوض بالتجهيزات الأساسية بالعالم القروي، فاقت استثماراته 4,3 مليار درهم. تُضاف إلى ذلك الاستثمارات المرصدة لبرامج الكهرباء القروية والتزويد بالماء الصالح للشرب والطرق القروية، التي بلغت نسبة الربط بها على التوالي 99% و94,5% و78%، فضلا عن رفع الاستثمارات المخصصة لصندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية من 500 مليون درهم إلى 1,3 مليار درهم.

وفي إطار تنزيل المقتضيات الدستورية، فقد تم إخراج القوانين التنظيمية للجهات وباقي الجماعات الترابية والقانون التنظيمي للمالية. كما حرصت الحكومة على الدفع قدما بالإصلاحات، في إطار التشاور والحوار مع كافة الفاعلين، خاصة إصلاح المقاصة والإصلاح الجبائي وإصلاح التقاعد الذي أصبح أمرا مستعجلا وضرورة ملحة.

تلكم كانت المؤشرات الدالة على صواب اختياراتنا وعلى نجاحنا في المرور من مرحلة كنا فيها على وشك فقدان قرارنا السيادي المالي والاقتصادي إلى مرحلة أعدنا فيها التوازنات الماكرو-اقتصادية وأطلقنا دينامية جديدة، عززت ثقة شركائنا الوطنيين والأجانب في مؤهلاتنا، الشيء الذي ترجم حصول بلادنا على درجة الاستثمار من لدن وكالات التنقيط الدولية ومكثها من ولوج الأسواق المالية بشروط مُيسرة وتفضيلية وتجديد خط الوقاية والسيولة، فضلا عن إشادة المؤسسات المالية الدولية، وخاصة صندوق النقد الدولي، بنجاعة استراتيجيتنا التنموية واستقرارنا المالي.

السيدان رئيسي المجلسين المحترمين،

السيد رئيس الحكومة،

زملائي،

السيدات والسادة البرلمانيون المحترمون،

بقدر حرص الحكومة على تقديم ما أنجزته حتى الآن، فإنها حريصة على تثبيت اختياراتها وتوطيدها لتحقيق ما نصبو إليه من أهداف، وعلى رأسها تحقيق ظروف العيش الكريم للمواطن المغربي. وقد حرصت الحكومة على أن يستجيب مشروع قانون المالية لسنة 2016 من خلال بلورة تصوره وصياغة مضامينه لأولويات حددناها فيما يلي:

المطبق على الاستثمارات من 24 شهر إلى 36 شهرا بالنسبة للمقاولات حديثة النشأة؛

- ثالثا، معالجة تراكم الدين الضريبي؛

- رابعا، تسريع الإرجاعات الضريبية على القيمة المضافة؛

- خامسا، تسريع أداء المتأخرات على الإدارات العمومية؛

- سادسا وأخيرا، تمكين المقاولات الصغرى والمتوسطة من حصة 20% من الصفقات العمومية.

وحتى لا أُطيل عليكم في سرد كل التدابير، لنُدع لغة النتائج والأرقام نتكلم مرة أخرى، فجل المؤشرات—والحمد لله—تؤكد أننا في الطريق الصحيح، وخاصة التطور الكبير لصادرات قطاع السيارات التي ارتفعت مساهمتها في مجموع الصادرات بعشر نقاط خلال السبع سنوات الأخيرة، مسجلة رقم معاملات عند التصدير يفوق 40 مليار درهم سنة 2014 وزيادة بأكثر من 13% حتى متم شهر غشت الماضي، موازاة مع ارتفاع واردات سلع التجهيز بأكثر من 8% لمواكبة تطور الاستثمارات وتحسن جاذبية بلادنا للاستثمارات الأجنبية المباشرة التي ارتفعت بما يناهز 23%.

يُضاف إلى هذه المؤشرات الإيجابية النتائج المحققة على المستوى الماكرو-اقتصادي، حيث من المنتظر أن يصل النمو الاقتصادي نهاية هذه السنة إلى 5%، مستفيدا بالأساس من موسم فلاحي متميز، بمحصول قياسي للحبوب، تجاوز 115 مليون قنطار. هذا موازاة مع تراجع أسعار النفط وبروز بوادر لتحسن الأنشطة غير الفلاحية، بفضل الانتعاش التدريجي لاقتصاديات منطقة الأورو، مما ساهم في تحسن توقعات الطلب الموجه إلى بلادنا من 3,3% سنة 2014 إلى 4,4% هذه السنة.

وكانت لهذه النتائج بالغ الأثر في انخفاض معدل البطالة من 9,3% إلى 8,7%، وهو أدنى مستوى يتم تسجيله منذ سنة 2012، فضلا عن تقليص العجز التجاري بـ 20%، وارتفاع صافي احتياطات الصرف إلى مستوى قياسي يناهز 214 مليار درهم، أي ما يناهز 6 أشهر و13 يوما من الواردات بعد أن كانت لا تتعدى أربعة أشهر في متم سنة 2013.

وعلى المستوى الاجتماعي، عملت الحكومة على تخصيص نصف الميزانية العامة للقطاعات الاجتماعية، وتم توفير إمكانيات مالية هامة في إطار «صندوق التماسك الاجتماعي»، فاقت 4 ملايين درهم سنة 2014، مكنت من تمويل برنامج «RAME1» لتعميم التغطية الصحية للمعوزين، الذي بلغ عدد المستفيدين منه حوالي 8,78 مليون معوز، واستفاد من مخصصات مالية فاقت 3 ملايين درهم بين سنتي 2014 و2015، لشراء الأدوية وتأهيل المستشفيات، موازاة مع تخصيص 500 مليون درهم لبرنامج «تيسير» الذي بلغ عدد المستفيدين منه ما يفوق

أيها السيدات والسادة المحترمون،

إذا كان تنوع النسيج الإنتاجي الوطني ودعم الصادرات يشكلان أحد الركائز الأساسية للتوجه الجديد نحو دعم العرض، فإن الحكومة حريصة على مواصلة دعم الطلب، من خلال تخصيص 189 مليار درهم للاستثمار العمومي، منها حوالي 61 مليار درهم كاستثمارات للميزانية العامة بارتفاع يناهز 15.5% مقارنة مع سنة 2015، ومواصلة دعم القدرة الشرائية للمواطنين، من خلال رصد 15,5 مليار درهم لدعم غاز البوتان والمواد الغذائية الأساسية، موازاة مع التحكم في التضخم في مستوى 1,7%، وستعطي الحكومة الأولوية لدعم العرض الإنتاجي للقطاعات ذات القيمة المضافة العالية. الموجهة للتصدير والمنتجة للثروة ولفرص الشغل.

ويأتي في مقدمة الأولويات، مواصلة تفعيل «المخطط الوطني لتسريع التنمية الصناعية» ودعم تموقع بلادنا على خارطة سلاسل القيمة العالمية، بما يمكن من تحقيق تحول على مستوى الطاقة التصديرية لاقتصادنا وعلى مستوى تأهيل واستيعاب القوة العاملة.

ووفق هذا المنظور، ستتم مواصلة تطوير وتسريع باقي المخططات القطاعية، بهدف تنويع القاعدة الإنتاجية للاقتصاد الوطني وتقليص التبعية الغذائية والطاقية، وتكريس التحول البيئي للنسيج الاقتصادي الوطني لمسايرة التحولات القطاعية العالمية. ويتعلق الأمر بالأساس بمخطط «المغرب الأخضر»، حيث ستخصص له اعتمادات تفوق 11 مليار درهم، أي بزيادة 1 مليار درهم مقارنة مع سنة 2015، ستوجه بالأساس لمواصلة إنجاز 497 مشروعا وإعطاء انطلاقة 85 مشروعا جديدا، في إطار مشاريع الفلاحة التضامنية، موازاة مع مواصلة تفعيل البرنامج الوطني لاقتصاد مياه السقي وتطوير الشراكة مع القطاع الخاص في مجال الري.

كما سيتم العمل على مواصلة برنامج «الطاقات المتجددة»، عبر إعطاء انطلاقة أشغال تنفيذ الشطر الثاني للمركب الشمسي بورزازات بطاقة 350 ميغاواط، وتشغيل المحطة الريحية لتازة (150 ميغاواط)، واختيار الشركات المكلفة بتنفيذ مشروع ريحي مندمج بقدرة كهربائية ديال 850 ميغاواط.

وستتم مواصلة برامج المحافظة على البيئة، وخاصة البرنامج الوطني للتطهير السائل ومعالجة المياه العادمة» و«البرنامج الوطني للنفايات المنزلية». كما سيتم العمل على تسخير كل الوسائل لضمان تنظيم جيد للمؤتمر العالمي حول تغيير المناخ (COP22) الذي تتشرف بلادنا باحتضانه أواخر سنة 2016.

وقد كان لقاء جلالته الملك، حفظه الله، بفخامة رئيس الجمهورية الفرنسية، يوم 20 سبتمبر الماضي بمدينة طنجة، مناسبة لإطلاق مبادرة «نداء طنجة» من أجل عمل تضامني وقوي لفائدة المناخ والدعوة إلى اغتنام فرصة انعقاد مؤتمري (COP21) و (COP22) بباريس ومراكش

- أولا، تحقيق التحول على مستوى نموذجنا التنموي، بما يضمن التأهيل التدريجي لبلادنا لدخول نادي الدول الصاعدة؛

- ثانيا، تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية، وتسخير كل الوسائل حتى يستفيد كل المغاربة بمختلف فئاتهم وفي كل المناطق من خيرات وطنهم؛

- ثالثا، تفعيل الإصلاحات الهيكلية.

هذه هي العناوين الكبرى الأساسية لهذا المشروع.

وهكذا، فإن تحقيق ما نأمله جميعا من تحول على مستوى النموذج التنموي لبلادنا يضعنا في نفس الوقت أمام رهان التنمية المتوازنة والمتضامنة وضرورة البحث عن أفضل السبل، حتى يستفيد كل المغاربة بمختلف فئاتهم وفي كل المناطق من خيرات وطنهم.

فقد أكد جلالته الملك في خطاب العرش بأن: «كل ما تم إنجازه، على أهميته، يبقى غير كاف لبلادنا، ما دامت هناك فئة تعاني من ظروف الحياة القاسية، وتشعر بأنها مهمشة، رغم كل الجهود المبذولة.»

ومن هذ المنطلق، فيقدر حرص الحكومة على تثبيت التحول النوعي والتدريجي لنموذجنا التنموي، فهي عازمة على وضع أسس تنمية اقتصادية مندمجة ومدمجة تقلص الفوارق الاجتماعية والمجالية، وتجعل من صيانة كرامة المواطن المغربي هدفا أساسيا.

ويأتي في مقدمة أولويات الحكومة تفعيل التوجهات الملكية السامية بتحسين أوضاع سكان المناطق البعيدة والمعزولة والتخفيف من معاناتهم. وقد صيغت، وفق هذا المنظور، توجهات مشروع قانون المالية لسنة 2016، بالاستناد إلى المرتكزات الأربع الأساسية التالية:

- المرتكز الأول: توطيد أسس نمو اقتصادي متوازن، يواصل دعم الطلب ويشجع العرض عبر تحفيز التصنيع وإنعاش الاستثمار الخاص ودعم المقاول؛

- المرتكز الثاني: توطيد أسس نمو اقتصادي مدمج، يقلص الفوارق الاجتماعية والمجالية ويوفر فرص الشغل الكريم؛

- المرتكز الثالث: تفعيل الجهوية وتسريع وتيرة الإصلاحات الهيكلية الكبرى؛

- المرتكز الرابع: تفعيل إصلاح القانون التنظيمي لقانون المالية ومواصلة مجهود الاستعادة التدريجية للتوازنات الماكرو-اقتصادية.

وانسجاما مع هذه التوجهات، يقترح مشروع قانون المالية لسنة 2016 مجموعة من التدابير، تُوازن بين مواصلة دعم الاستثمار العمومي والخاص والمقاول وتوجيه اهتمام خاص للقطاعات الاجتماعية، موازاة مع تفعيل الجهوية وتنزيل مقتضيات القانون التنظيمي للمالية.

خلال تقديم الدعم المالي لحوالي 600 مشروع تحديث و115 برنامج استثماري.

وسيتم التركيز، في نفس الإطار، على تقوية آليات المواكبة المالية للمقاولات الصغيرة جداً، من خلال تطوير السلفات الصغرى وعروض الضمان. هذا، بالإضافة إلى الانطلاقة الفعلية للمقتضيات المتعلقة بالمقاولة الذاتية.

كما يقترح مشروع قانون المالية لسنة 2016 مجموعة من التدابير الجبائية التي تهدف بالأساس لدعم الاستثمار والمقاولة، ويتعلق الأمر أساساً بما يلي:

- أولاً، إرساء تعريفية للأسعار النسبية بالنسبة للضريبة على الشركات، تأخذ بعين الاعتبار مستوى أرباحها. وبذلك ستتم مراجعة تعريفية الضريبة على الشركات كما يلي:

• 10% بالنسبة للشركات التي تحقق ربحاً ضريبياً يساوي أو يقل عن 300.000 درهم وهذا ما هو جاري به العمل؛

• 20% بالنسبة للشركات التي تحقق ربحاً ضريبياً ما بين 300.000 درهم ومليون درهم؛

• 30% بالنسبة للشركات التي تحقق ربحاً ضريبياً يفوق مليون درهم ويقبل عن 5 ملايين درهم؛

• 31% بالنسبة للشركات التي تحقق ربحاً ضريبياً يفوق 5 ملايين درهم.

هذا، مع الإبقاء على التعريفية المتعلقة بالقطاع البنكي.

-ثانياً، تعميم إرجاع الضريبة على القيمة المضافة بالنسبة للاستثمارات، بهدف حذف حالات الدين الضريبي غير القابل للإرجاع، علماً أن الإعفاء لمدة 36 شهراً الممنوح للمنشآت الحديثة النشأة يبقى ساري المفعول؛

-ثالثاً، تقوية تنافسية قطاع الصناعة الغذائية، عبر تمكينه من استرداد الضريبة على القيمة المضافة على العناصر الداخلة في الإنتاج ذات الأصل الفلاحي.

ووفق هذا المنظور، ستعمل الحكومة على تنويع المنافذ والأسواق من خلال مواصلة دعم المقاولات المصدرة، موازاة مع تقوية الدبلوماسية الاقتصادية وتنويع وتقوية العلاقات مع الشركاء الاقتصاديين لبلادنا، ويأتي على رأسها الاستثمار الأمثل للسياسة الرشيدة والمثمرة لجلالة الملك، حفظه الله، بتعزيز التعاون المنتج جنوب-جنوب، خاصة مع دول إفريقيا جنوب الصحراء، ودول مجلس التعاون الخليجي.

هذا، فضلاً عن إقامة شراكة متوازنة ومنصفة مع أوروبا وتطوير الشراكة الاستراتيجية مع الولايات المتحدة الأمريكية وتطوير آليات التعاون مع روسيا والصين والدول الآسيوية ودول أمريكا اللاتينية.

لتسريع وتيرة التحول نحو اقتصاد عالمي أخضر، بشكل تنسجم معه التطلعات المشروعة للتنمية مع ضرورة استدامة الموارد والتقليص من المخاطر البيئية.

وفي إطار مواكبة هذه الاستراتيجيات، ستعطى الأولوية لتدعيم فرص وشروط الاستثمار، من خلال مواصلة دعم الاستثمار العمومي المنتج، في إطار الشراكة مع القطاع الخاص، وخاصة المشاريع الكبرى للبنية التحتية والمشاريع السياحية الكبرى، ومشاريع التنمية الحضرية المتدمجة.

وفي هذا الإطار، سيتواصل برنامج الطرق السيارة عبر تعزيز الإنجازات التي بلغت 1588 كلم، مفتوحة أمام حركة السير، وذلك بإنهاء الطريق السيار الرابط بين الجديدة وأسفي على مسافة 143 كلم، وكذلك المدار الخارجي لمدينة الرباط على مسافة 41 كلم. هذا، إضافة إلى إعطاء انطلاق أشغال بناء المجمع المينائي الجديد «القنيطرة الأطلسي» بغلاف مالي يقدر بـ 8 ديال مليار درهم، وكذا المجمع المينائي «الناظور غرب المتوسط» باستثمار يناهز 10 مليار درهم.

يضاف إلى هذه المشاريع، مواصلة أشغال بناء سدود دار خروفة بالعرائش ومرتيل بتطوان ومدز بصفرو وولجة السلطان بالخميسات وخروب بطنجة وقدوسة بالراشيدية وتركا أومادي بجرجسيف وتيداس على وادي أبي رقرق. موازاة مع إعطاء الانطلاقة لسد اكدر بإقليم زاكورة، بتكلفة تبلغ حوالي 500 مليون درهم، وسد تودغا بإقليم تنغير، بغلاف مالي يقدر بـ 400 مليون درهم، إضافة إلى سد غيس بإقليم الحسيمة، بتكلفة تبلغ حوالي 900 مليون درهم.

وتجدر الإشارة إلى المجهود الاستثنائي المبذول من طرف الحكومة لتسوية عمليات نزع الملكية وتنفيذ الأحكام القضائية، من خلال تخصيص ما يفوق 800 مليون درهم برسم السنة المالية المقبلة.

وموازاة مع تعزيز الاستثمار في البنيات التحتية، سيتم العمل على توطيد التدابير المتخذة لتحسين مناخ الأعمال، من خلال مراجعة ميثاق الاستثمار وتحسين منظومة لجان البت في النزاعات الضريبية، اللجان الإقليمية واللجنة الوطنية.

هذا، فضلاً عن مواصلة تحديث القطاع المالي عبر تفعيل القانون البنكي والأبنك التشاركية وتنويع الأدوات والأسواق المالية المتاحة للمستثمرين، موازاة مع مواصلة تحديث الإطار التشريعي لبورصة القيم وللقطب المالي للدار البيضاء.

وستتم، في نفس الإطار، مواصلة دعم المقاولات، ولاسيما المقاولات الصغيرة والمتوسطة، من خلال مجموعة من التدابير الرامية إلى دعم خزيتها وضمان ولوجها للتمويل وتعزيز تنافسيتها.

هذا، فضلاً عن مواصلة دعم برامج «امتياز» و«مساندة» الموجهة لدعم مشاريع تطوير وتحديث المقاولات المتوسطة والصغيرة، من

ومن هنا، لابد من التأكيد على أهمية النمو الاقتصادي في توفير مناصب الشغل، إذ أن التوجه نحو تسريع المجهود التصنيعي وباقي الاستراتيجيات القطاعية، وتوفير الظروف لاستقطاب الاستثمارات الكبرى ودعم المقاولات الصغرى والمتوسطة وإدماج القطاع غير المهيكل من شأنه تحسين نسبة النمو، وبالتالي فتح آفاق جديدة في مجال خلق فرص الشغل.

وتندرج هذه الخيارات كلها في صلب الاستراتيجية الوطنية للتشغيل، التي تركز على مقاربة شمولية، تأخذ بعين الاعتبار الأبعاد الاقتصادية والمؤسسية للتشغيل وكذلك مختلف أنواع الخصائص في مجال الشغل والفئات المستهدفة، وخاصة المرأة والشباب.

ووفق نفس المنظور، ستتم مواصلة تفعيل الاستراتيجية الوطنية لتنمية الاقتصاد التضامني، باعتباره أحد الآليات المهمة للإدماج الاجتماعي وخلق فرص الشغل، خاصة من خلال دعم التعاونيات والأنشطة المدرة للدخل.

وفي نفس الإطار، يقترح مشروع قانون المالية لسنة 2016 إحداث 26.000 منصب شغل بالوظيفة العمومية، منصب مالي بالوظيفة العمومية، أي بزيادة تقدر بـ 15,5% مقارنة مع سنة 2015.

كما ستعمل الحكومة على الانخراط الجاد، بالتعاون مع كافة المتدخلين، في تفعيل الإصلاح الجوهرى والمصيري للتعليم، بما يعيد الاعتبار للمدرسة المغربية، ويجعلها تقوم بدورها التربوي والتنموي المطلوب، وستخصص لهذا القطاع اعتمادات تقدر بـ 45,7 مليار درهم.

وستتم مواصلة جهود تعزيز وتحسين الخدمات الصحية، حيث سجلت الاعتمادات المخصصة لهذا القطاع (أي قطاع الصحة) ارتفاعا هاما، إذ انتقلت الميزانية لهذا القطاع من 8 مليارات درهم سنة 2008 إلى ما يزيد عن 14 مليار درهم سنة 2016، وسيتركز الاهتمام على مواصلة تأهيل البنيات التحتية والتجهيزات الصحية، وخاصة بناء المراكز الاستشفائية الجامعية لطنجة وأكادير والمركز الاستشفائي الجديد للرباط، وكذا مواصلة تجهيز المراكز الاستشفائية الجامعية لمراكش ووجدة.

هذا، مع إيلاء أهمية خاصة لتكثيف وتنوع العرض السكني الموجه للفئات الاجتماعية ذات الدخل المتوسط والمحدود، وتسريع تنفيذ برامج القضاء على مدن الصفيح ومعالجة السكن المهدد بالانهيار. وستخصص لهذا القطاع اعتمادات مالية تقدر بـ 2,8 مليار درهم باحتساب موارد صندوق التضامن للسكنى.

ووفق نفس المنظور، سيتم العمل على مواصلة وتكثيف البرامج والمشاريع الهادفة للنهوض بأوضاع المرأة والشباب والأطفال وذوي الاحتياجات الخاصة وإدماجهم في المسيرة التنموية لبلادنا، فضلا عن مواصلة العمل لتنميين التراث الثقافي ودعم الأنشطة الثقافية، والفنية والإبداعية بكل أصنافها.

أيها السيدات المحترمات،
أيها السادة المحترمون،

ومن هذا المنطلق، ستعطي الحكومة الأولوية لتفعيل التوجيهات الملكية السامية بتكثيف الجهود لمحاربة الفقر والهشاشة وسد الخصاص المسجل في المناطق البعيدة والمعزولة، ونحن الآن نتكلم عن المرتكز الثاني لهذا المشروع، والمتعلق بتوطيد أسس نمو اقتصادي مدمج، يُقلص الفوارق الاجتماعية والمجالية ويوفر فرص الشغل الكريم.

في إطار هذا المرتكز ومن هذا المنطلق، ستعطي الأولوية لتفعيل التوجيهات الملكية السامية بتكثيف الجهود لمحاربة الفقر والهشاشة وسد الخصاص المسجل في المناطق البعيدة والمعزولة، وخاصة بقمم الأطلس والريف، والمناطق الصحراوية والجافة والواحات وبعض القرى في السهول والسواحل، إن على مستوى البنيات التحتية أو الخدمات الاجتماعية الأساسية.

وسيشكل مشروع قانون المالية لسنة 2016 منطلقا لتفعيل المخطط المندمج من أجل تحسين أوضاع سكان هذه المناطق والتخفيف من معاناتهم، حيث سيتم تخصيص 50 مليار درهم خلال الفترة 2016-2022، ستوجه لتمويل حوالي 20800 مشروع، تستهدف أزيد من 12 مليون مواطن يقطنون بأكثر من 24 ألف دوار.

وقد أعدت الحكومة، بكافة قطاعاتها الوزارية، وبتنسيق مع مختلف الشركاء والفاعلين على المستوى المحلي، استراتيجية متكاملة، تركز على التقائية البرامج الموجهة للعالم القروي والمناطق الجبلية والمناطق البعيدة والنائية، بالاستناد إلى التراكمات والإنجازات المحققة في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية وباقي البرامج والاستراتيجيات القطاعية.

ووفق نفس المنظور، ستواصل الحكومة استهداف الفئات المعوزة والمهمشة، من خلال العمل على ضمان استدامة موارد «صندوق التماسك الاجتماعي»، بهدف توفير التمويل الضروري لتمويل نظام المساعدة الطبية «RAME» وبرنامج «تيسير» والمبادرة الملكية «مليون محفظة».

كما سيتم رفع عدد الطلبة المستفيدين من المنح الدراسية إلى 330.000 طالبة وطالب، أي بزيادة حوالي 45 ألف مستفيد، بغلاف مالي يناهز 1,6 مليار درهم، وسيتم تفعيل التغطية الصحية بالنسبة لحوالي 250.000 طالبة وطالب بكلفة إجمالية تناهز 100 مليون درهم.

وإن كان تحسين أوضاع سكان العالم القروي والمناطق الصعبة والبعيدة، والأحياء الهامشية والعشوائية بضواحي المدن واستهداف الفئات الفقيرة والمهمشة يشكل أولوية قصوى بالنسبة للحكومة، فإن التشغيل، باعتباره من أهم مرتكزات النمو المدمج، يوجد كذلك على رأس الأولويات.

المعايير المعتمدة عالمياً، وخاصة البرمجة المتعددة السنوات وتقارير حسن الأداء وإحداث نظامي المحاسبة على أساس الاستحقاق والمحاسبة التحليلية واعتماد آليات التعاقد.

ومن هذا المنطلق، حرصت الحكومة على إعداد هذا المشروع وفقاً لمقتضيات القانون التنظيمي الجديد لقانون المالية (مشروع قانون المالية لـ 2016) أعد وفقاً لمقتضيات القانون التنظيمي الجديد لقانون المالية، وخاصة ما تعلق منها بإحداث فصل جديد، يسمى «النفقات المتعلقة بالتسديدات والتخفيضات والإرجاعات الضريبية» ومراجعة هيكله جدول توازن موارد وتكاليف الدولة، بالإضافة إلى إغناء هذا المشروع بكل التقارير المقدمة لمجلسكم الموقرين.

وموازة مع الشروع في تنزيل مقتضيات هذا القانون، ستعمل الحكومة، على تثبيت الجهودات والتدابير التي تم اتخاذها خلال السنوات الماضية، في إطار الاستعادة التدريجية للتوازنات الماكرو-اقتصادية.

السيدان رئيسي المجلسين،

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة البرلمانيون المحترمون،

تلکم هي المرتكزات التي انبنى على أساسها مشروع قانون المالية لسنة 2016، والتي من خلال تقديمها لكم، تتوقع الحكومة تحقيق نمو اقتصادي في حدود 3% وتقليص عجز الميزانية إلى 3,5% من الناتج الداخلي الخام، وذلك وفق توقعات تحدد 61 دولاراً كمتوسط لسعر برميل البترول و9.5 دراهم كمتوسط لسعر صرف الدولار مقابل الدرهم.

والحكومة عازمة على تحقيق ما حددته من أهداف في إطار المشروع المعروض على أنظاركم، من خلال تسخير كل الوسائل والإمكانات، وفي إطار التعاون والتفاعل مع كل الفاعلين، برلماناً ونقابات ومقاولات ومجالس جهوية ومحلية ومجتمع مدني.

وفي هذا الإطار، نعبر لكم عن استعدادنا للتفاعل والتجاوب مع مقترحاتكم وتساؤلاتكم وتعديلاتكم، في إطار ما أسسنا له خلال دراسة ومناقشة قوانين المالية السابقة من علاقة مبنية على التعاون والحوار والتوافق الإيجابي.

فهدفنا جميعاً هو تمكين المغرب من نموذج كفي، ليس فقط بتحقيق طموحات المغاربة في التقدم والعيش الكريم، ولكن كذلك بتحقيق الإشعاع على المستوى الإقليمي، في وضع أصبح فيه الاستقرار أمراً غير مُتيسر للجميع، بفعل التحولات الجيو-استراتيجية الكبرى التي يعيشها عالمنا، وتعيشها منطقتنا على وجه التحديد، وشكلت بلادنا استثناء ونموذجاً فريدين بفضل السياسة الرشيدة لجلالة

كما ستعطى الأولوية لتفعيل التوجهات الملكية السامية، بتحديث وتحسين وتيسير الخدمات الإدارية الموجهة لمغاربة العالم في بلدان الإقامة ودخل أرض الوطن وتحسين التواصل والتعامل معهم واحترام كرامتهم وصيانة حقوقهم.

أهيا السيدات والسادة،

ما من شك أن تفعيل الجهوية يشكل مرتكزا أساسيا لتحقيق التوازن المأمول بين دينامية النمو، ودينامية الإدماج الاجتماعي والحد من الفوارق المجالية.

ومن هذا المنطلق، ستعطى الحكومة الأولوية لتفعيل القوانين التنظيمية للجهات وباقي الجماعات الترابية، ومن أهم التدابير المقترحة في إطار مشروع قانون المالية لسنة 2016، إحداث صندوق التأميل الاجتماعي والتضامن بين الجهات، والذي حدده الدستور، بالموازة مع رصد الموارد الجبائية المنصوص عليها في القانون التنظيمي المتعلق بالجهات، أي 2% من حصيلة الضريبة على الشركات و2% من حصيلة الضريبة على الدخل و20% من حصيلة الرسم على عقود التأمين، تضاف إلى كل هذه الموارد مخصصات مالية من الميزانية العامة، تقدر بـ 2 ملياير درهم، ما يعني رصد ما يفوق 4 ملياير درهم للجهات، لضمان انطلاقها وممارستها لاختصاصاتها على الوجه المطلوب.

كما ستركز الحكومة جهودها على التفعيل السريع للاتمركز الإداري وتقوية آليات التعاقد مع الجهة وباقي الجماعات الترابية، بما يضمن تعزيز المقاربة المجالية والجهوية في تنزيل السياسات العمومية.

وبالموازة مع تفعيل هذا الورش التنموي الاستراتيجي والهام، ستتم مواصلة تنزيل الدستور، والإسراع بوضع واعتماد القوانين التنظيمية والمؤسسات الدستورية، والدفع قدماً بالإصلاحات الهيكلية ذات الأولوية، ويتعلق الأمر بإصلاح القضاء وصندوق المقاصة والنظام الجبائي.

أهيا السيدات والسادة،

تُشكل سنة 2016 منطلقاً للشروع في تفعيل القانون التنظيمي للمالية، وهذا هو المرتكز الرابع بالنسبة لأولويات مشروع قانون المالية لسنة 2016، هذا المشروع الذي يعد ثمرة لتضافر جهود كل من المؤسسات التشريعية والتنفيذية، لوضع الإطار التشريعي المالي القادر على مواكبة مسلسل البناء الديمقراطي والدينامية التنموية التي انخرطت فيها بلادنا تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك، حفظه الله.

وما من شك أن تفعيل هذا الإصلاح الهام (إصلاح القانون التنظيمي للمالية) سيؤسس لمرحلة جديدة في برمجة وتدبير السياسات العمومية وإعداد وتنفيذ ومراقبة قوانين المالية، من خلال تحسين مقروئية الميزانية وترسيخ مبادئ النجاعة وحسن الأداء والتقييم والمحاسبة.

كما سيمكن من اعتماد آليات حديثة في تدبير الميزانية ترقى لأحدث

شكرا لكم جميعا على حسن إصغائكم، وسأبقى مع زميلي الوزير المنتدب رهن إشارتكم طوال مسار مناقشات ومداولات هذا المشروع. والله الموفق، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته، وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا للسيد الوزير.

رفعت الجلسة.

الملك، حفظه الله، التي زاوجت بين تعزيز الأمن الروحي للمغاربة وتوطيد النموذج المغربي في تدبير الشأن الديني القائم على الوسطية والاعتدال والنهوض بالتنمية البشرية والتدخلات الاستباقية ويقظة القوى الأمنية في التصدي لكل مظاهر التطرف والإرهاب وتوفير الوسائل المادية والبشرية اللازمة لها للقيام بعملها على أحسن وجه.

ولن يتأتى ذلك إلا بالانخراط الجدي في العمل الجماعي، من أجل مغرب الوحدة والتنمية، مغرب المساواة في الحقوق والواجبات وفي الاستفادة من خيرات الوطن.

محضر الجلسة الرابعة

التاريخ: الثلاثاء 6 محرم 1437 (20 أكتوبر 2015).

الرئاسة: المستشار السيد عبد الحاكم بن شماش، رئيس مجلس المستشارين.

التوقيت: ساعة ودقيقة واحدة، ابتداء من الساعة السابعة والدقيقة الخامسة والخمسين مساءً.

جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على مقترح يقضي بتغيير المادتين 46 و53 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين.

المستشار السيد عبد الحاكم بن شماش، رئيس المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم.

على بركة الله، أعلن عن افتتاح الجلسة.

حضرات السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيد الوزير المحترم،

يخصص المجلس هذه الجلسة للدراسة والتصويت على مقترح يقضي بتغيير بعض مواد النظام الداخلي لمجلس المستشارين، ويأتي عقد هذه الجلسة العامة تبعا للاتفاق الذي تبلور، بعد عمل شاق، بين مختلف مكونات المجلس السياسية والنقابية والمهنية، من فرق ومجموعات.

وأود بهذه المناسبة، أن أتقدم بالشكر الجزيل وأن أعبر عن التقدير الكبير لكافة السيدات والسادة ممثلي الهيئات المؤلفة للمجلس على تعاونهم الإيجابي والبناء مع الرئاسة، للبحث عن أنجع الصيغ التوافقية التي تترجم مبدأ التعددية والمشاركة وإدماج كافة المكونات في تسيير المؤسسة.

ولابد من الإشارة إلى أن الجميع جعل من الخطاب الملكي السامي المؤرخ في 9 أكتوبر 2015، منطلقا مرجعيا أساسيا في العمل، بما تضمنه من إشارات واضحة حول التوافق الإيجابي والبناء، وكذا التنويه بالمكانة التي يحتلها مجلسنا الموقر في الهندسة الدستورية الجديدة.

وأود أن أذكر في هذا الصدد، بمقتطف من الخطاب الملكي السامي: «فقد أعطى الدستور لمجلس المستشارين مكانة خاصة في البناء المؤسسي الوطني، في إطار من التكامل والتوازن مع مجلس النواب، فهو يتميز بتركيبه متنوعة ومتعددة التخصصات، حيث يضم مجموعة من الخبرات والكفاءات المحلية والمهنية والاقتصادية والاجتماعية.

لذا، يجب أن يشكل فضاء للنقاش البناء وللخبرة والرزانة والموضوعية، بعيدا عن أي اعتبارات سياسية»، انتهى النطق الملكي

السامي.

وعلى هذا الأساس، نقدم أمامكم اليوم ثمرة مجهود جماعي تشاوري، شاركت فيه معظم مكونات المؤسسة، مما ساهم في بلورة تصور واضح لهياكل المجلس في ضوء المتغيرات العددية التي طرأت على عدد أعضائه، والتي انتقلت من 270 إلى 120 عضوا، وباعتبار دخول مكونات جديدة للمؤسسة لأول مرة، فضلا عن النتائج التي أفرزها اقتراع الثاني من أكتوبر 2015.

وتبعا لذلك، وبناء على سلسلة من المشاورات الفردية والجماعية والمكثفة التي باشرتها الرئاسة، منذ يوم الأربعاء 14 أكتوبر 2015، والتي تطلبت 5 أيام من العمل المتواصل، توصل، السيدات والسادة ممثلي الهيئات السياسية والنقابية والمهنية بالمجلس، من فرق ومجموعات، إلى صيغة توافقية تحقق التدبير التشاركي والتضامني للمؤسسة، بما يجمع بين مبدأ تمثيل جميع الفرق بالمكتب، وكذا مبدأ التمثيلية النسبية المنصوص عليها في الدستور ودون التفريط في حقوق المعارضة التي يؤطرها الدستور أيضا.

أريد بهذه المناسبة، ومن هذا المنبر أن أجدد، مرة أخرى، التأكيد على كل ما تضمنته الكلمة التي ألقيتها أمامكم لحظة انتخابي رئيسا لهذا المجلس، وأريد أيضا مرة أخرى أن أجدد التعبير عن شكري الجزيل وعن امتناني لجميع السيدات والسادة الذين اشتغلت معهم طيلة الأيام الماضية لبلورة هذا التوافق، وأتمنى صادقا أن تستمر وأن تسري هذه الروح، خدمة لمصالح المواطنين والمواطنات، وخدمة لمصلحة بلدنا.

أريد أن أستأذنكم الآن لأعطي الكلمة لأحد أصحاب المقترح لتقديمه وإعطاء نظرة عن أشغال اللجنة التحضيرية التي أعدته.

ولكم الكلمة السيد المستشار المحترم، الأستاذ الأنصاري.

المستشار السيد محمد الأنصاري:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وآله وصحبه أجمعين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني، وبعد كلمة السيد الرئيس، أن أعرض على أنظار مجلسنا الموقر مقترح تعديل النظام الداخلي لمجلس المستشارين، المقدم من طرف مجموعة من السادة أعضاء المجلس الذين يمثلون مختلف المكونات السياسية والنقابية والمهنية بالمجلس، من فرق ومجموعات.

في البداية، لابد من التنويه بالأجواء الإيجابية التي مرت فيها المشاورات الموسعة، والتي باشرها السيد رئيس المجلس مباشرة بعد انتخابه، حيث سادت روح التعاون والتوافق البناء بين الجميع بهدف إيجاد الصيغ المثلى لإدماج كل المكونات والمبادرات في التسيير والتدبير،

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الآن، أفتح باب المناقشة، أنه وفقا لاتفاق السيدات والسادة أعضاء اللجنة الموسعة التي اشتغلت على الموضوع، سأعطي الكلمة تباعا للسيدات والسادة ممثلي مكونات المجلس، لمن يرغب في ذلك طبعاً، لمن يرغب في ذلك طبعاً.

وأبدأ بالفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، والكلمة لإحدى السيدات أو أحد السادة المستشارين المنتمون للفريق، في حدود خمسة دقائق، في حدود خمسة دقائق.

تفضلي السيدة المستشارة المحترمة.

المستشارة السيدة خديجة الزومي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني بكل اعتزاز أن أندخل في الجلسة المخصصة للمناقشة والتصويت على مقترح القانون القاضي بتعديل المادتين 46 و53 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين.

والأكيد، السيد الرئيس، أن هذه الجلسة تشكل لحظة ديمقراطية مهمة في تجربتنا البرلمانية وفي مسيرة البناء الوطني الديمقراطي، لأنها تأتي مباشرة بعد انتخاب مجلس المستشارين في هندسته الدستورية الجديدة، وهي مناسبة لأعرب باسم أعضاء الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، عن أحر التهاني للسيد رئيس المجلس وللسيدات والسادة المستشارين المحترمين، على الثقة التي حظوا بها من قبل ناخبي كل الفئات الممثلة أو الممثلة داخل مجلسنا الموقر، وهي ثقة تدعونا لنعمل جميعا ولنواصل بكل أمانة تطوير تجربة الثنائية البرلمانية، بتعهد وروح المؤسسة بما يليق وطموحات المغاربة، في ظل دستور متقدم، وتحت الرعاية والتوجهات السامية والمتبصرة لعاهل البلاد، صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله وأيده.

السيد الرئيس،

من الواجب علينا، ونحن في هذه الجلسة الدستورية المخصصة للمناقشة والتصويت على مقترح قانون القاضي بتعديل المواد 13 و46 و53 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، أن نشيد بالمقاربة التشاركية التي اعتمدها رئاسة المجلس في إشراك ممثلي جميع الفعاليات السياسية والحزبية والنقابية والمهنية، وأن نثمن عاليا الجهود التي بذلتها تحت إشراف السيد رئيس المجلس بروح التوافق والتعاون التي عبر عنها الجميع.

مما يجعل من مجلس المستشارين مؤسسة دستورية فعالة، حيوية، تتمتع بكل مواصفات المؤسسة الديمقراطية، وملزمة بكل الأحكام الدستورية، التي تضمن التطبيق الفعلي لحقوق الأغلبية والأقلية والمعارضة.

وتحوي كذلك حرية الرأي والرأي المخالف، وبما يجعل من هذه المؤسسة الموقرة فضاء للنقاش الديمقراطي العقلاني المترفع عن كل اعتبار سياسي، وذلك تطبيقا للتوجيهات الملكية السامية الواردة في خطاب افتتاح الدورة الأولى، من السنة التشريعية الخامسة، من الولاية التشريعية التاسعة بمقر البرلمان، والتي أكد من خلالها جلالته على أن «السنة التشريعية التي نفتتحها اليوم حافلة بالتحديات، وتتطلب العمل الجاد والتحلي بروح الوطنية الصادقة. لاستكمال إقامة المؤسسات الوطنية، لذا ندعو لاعتماد التوافق الإيجابي في كل القضايا الكبرى للأمة»، انتهى النطق الملكي السامي.

كما لا تفوتني الفرصة دون الإشادة والتنويه بمساهمة كافة الفرقاء في المشاورات التي أثمرت التعديلات التالية على النظام الداخلي لمجلس المستشارين:

أولا، تحديد العدد المطلوب لتشكيل كل فريق في 6 أعضاء بدل 12 عضواً؛

ثانياً، جعل عدد أعضاء كل لجنة لا يقل عن 15 عضواً، ولا يزيد عن 25 عضواً.

وأذكر المجلس الموقر بالمناسبة، أن الاتفاق المبدئي الذي أجمع عليه الجميع، هو الإسراع بتعديل جزئي للنظام الداخلي، كما هو مقترح عليكم اليوم، نظرا للارتباط المباشر للمادتين المراد تعديلهما باستكمال هيكل المجلس من فرق ومكتب، على أن تشكل في أقرب الأجل لجنة يعهد إليها بإعداد مسودة للمراجعة الشاملة للنظام الداخلي للمجلس، مواكبة لما طرأ من مستجدات ومتغيرات على كافة المستويات.

وفي الأخير، أعلن كذلك للسادة المستشارين المحترمين أن أحد مكونات المجلس التي وقعت بالأمس المحضر الذي على أساسه تتم مناقشة مقترح هذا التعديل، قد سحب لائحة أعضائه من رئاسة المجلس.

وعليه، سيقصر المقترح المعروض على أنظاركم على المادتين 46 و53، بينما سيحتفظ بالمادة 13، كما هي منصوص عليها في النظام الداخلي الحالي للمجلس.

وبالتالي، ألتمس منكم، السيد الرئيس، ومن الحاضرين سحبا من المقترح المحال عليكم وعدم عرضها للتصويت.

وشكرا.

إخواني المستشارين،
أخواتي المستشارات،
السيد الوزير المحترم،

أريد في البداية، أن أعبر باسم فريق العدالة والتنمية، عن سعادتنا بهذا الجو الإيجابي الذي انطلقت فيه أول جلسة لمجلس المستشارين في حلته الجديدة وفي تجربته الجديدة، انطلاقاً من مقتضيات الدستور الجديد.

نحن في فريق العدالة والتنمية، ومنذ البداية، حينما اتصل بنا السيد الرئيس من أجل إجراء مشاورات أولية على انفراد، ثم بعد ذلك في ظل الاجتماع الذي عقد بمشاركة كافة مكونات هذا المجلس من فرق ومجموعات، كانت تحدوننا رغبة كبيرة للنهوض بهذه المؤسسة وتطوير عملها، حتى ترتقي إلى الانتظارات الكبيرة التي يعلقها عليها فئات واسعة من الشعب المغربي، التي صوتت بكثافة يوم 4 شتنبر، وصوتت أيضاً يوم 2 أكتوبر.

نجتمع اليوم لنناقش تعديلات أولية مطبوعة بطابع الاستعجال، لتمكين المجلس من تشكيل مكوناته وهيكله، ولكي يشتغل في ظروف جيدة، علماً أن النظام الداخلي يحتاج -في نظرنا- إلى تعديلات أخرى، لا بد أن تعرض على اللجنة المختصة في هذا المجال من أجل ضخ جرعات من الحكامة، وضخ جرعات من التدبير الجيد من أجل الاستثمار الأمثل لمكونات هاذ المجلس، سواء على مستوى الأعضاء أو على مستوى الموارد البشرية.

لقد عبرنا طيلة فقرات هذا المسار التشاوري عن تفاعل إيجابي مع المقترحات القاضية بتمكين جميع مكونات المجلس الأساسية، وخاصة الفرق الصغرى من أحزاب سياسية ونقابات ومكونات مهنية وممثلي المشغلين، على ضرورة أن يتمكن الجميع من الاشتغال في إطار فريق بما يتيح من إمكانيات للاشتغال في ظروف أفضل.

وانطلاقاً من كل ذلك، اعتبرنا بأن تمثيل جميع الفرق هو مكتسب من أجل التدبير الجماعي ومن أجل التأسيس لهذه التجربة حتى تستوي على مسار جيد.

انطلاقاً من كل هذا، نعلن بأننا سنصوت بالإيجاب على التعديلات اللذين سيعرضان علينا بعد قليل، وهما التعديل المتمثل في تخفيض نصاب الفريق من 12 إلى 6، والتعديل المتمثل أيضاً في تخفيض النصاب المطلوب فيما يتعلق باللجان، علماً أن باقي المقترحات سوف تعرض -كما قلت- في أمام اللجنة المختصة.

شكراً لكم، السيد الرئيس، وشكراً لكم، إخواني، وأخواتي المستشارين والمستشارات.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

وعليه، فإننا في الفريق الاستقلالي نثمن عالياً مقتضيات مقترح القانون المعروض على أنظار مجلسنا الموقر، وسنصوت بالإيجاب، خدمة لمصلحة المؤسسة وللوطن.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكراً للسيدة المستشارة المحترمة.

الكلمة الآن لأحد السادة مستشاري فريق الأصالة والمعاصرة.

المستشار السيد عبد العزيز بنعزوز:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتكلم باسم زملائي وزميلاتي في فريق الأصالة والمعاصرة، لأعبر عن تنويه الفريق وثنمينه وإشادته بروح التوافق الإيجابي اللي ساد وسط اللجنة التي اشتغلت بمعية السيد الرئيس المحترم، حول التعديلات التي استوجبها التركيبة الجديدة لمجلسنا الموقر، وحتى تساير هذه التعديلات، ليس فقط التركيبة من حيث العدد، ولكن كذلك من حيث النوع ديال الفئات الحاضرة والمكونة لمجلسنا الموقر.

ونأمل في فريق الأصالة والمعاصرة، بل نحن عازمون على توطيد هاذ التوافق أو هاذ النهج التوافقي الإيجابي بين مختلف مكونات مجلسنا الموقر، وسنعمل على تثبيت هاذ النهج خدمة لكل ما يرفع من نجاعة وفعالية تدبير أشغال المجلس، وبما يخدم كذلك مصالحنا العليا أو مصالحنا الوطنية العليا.

فمن هذا المنطلق، نعلن كفريق للأصالة والمعاصرة، تصويتنا الإيجابي على التعديلات المقدمين لمجلسنا من طرف اللجنة الفرعية التي اشتغلت على الموضوع.

وشكراً جزيلاً على حسن استماعكم.

السيد الرئيس:

شكراً للسيد المستشار المحترم.

الكلمة الآن لإحدى السيدات المستشارات أو السادة المستشارين عن فريق العدالة والتنمية.

المستشار السيد عبد العلي حامي الدين:

شكراً للسيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم وبه أستعين.

حضرات السيدات والسادة،

السيد الرئيس:

شكرا للسيد المستشار المحترم.

الكلمة الآن للسيد المستشار المحترم السيد مبارك السباعي عن الحركة الشعبية.

المستشار السيد مبارك السباعي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير،

السادة المستشارين المحترمين،

السيدات المستشارات المحترمات،

كما جاء في كلام الإخوة اللي سبقوني، حتى احنا موافقين على المبدأ ديال.. المقترح اللي جا في النظام الداخلي، وسأسلم كلمتي للسيد الرئيس كي لا أضيع وقت الإخوة المستشارين.

السيد الرئيس:

شكرا للسيد المستشار المحترم.

وأعطي الكلمة الآن للسيد المستشار المحترم السي عبد القادر سلامة عن التجمع الوطني للأحرار.

المستشار السيد عبد القادر سلامة:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

أخواتي إخواني المحترمين،

أدخل اليوم، باسم فريق التجمع الوطني للأحرار، في أول جلسة عمومية ينظمها مجلس المستشارين في حلته الجديدة لمناقشة مقترح التعديلات التي ناقشها كافة مكونات المجلس، والتي نادى بها السيد رئيس مجلس المستشارين في سلسلة من اجتماعات، ضم جميع مكونات المجلس من أحزاب ونقابات.

أريد في البداية، أن أتقدم باسمي، ونيابة عن كافة أعضاء فريق التجمع الوطني للأحرار، بأحر التهاني للسيدات والسادة المستشارين المحترمين الذين أنتخبوا في هذا المجلس الموقرونالوا ثقة الناخبين.

ولابد، أن أؤكد قبل الدخول في مناقشة موضوع هذه الجلسة، عن اعتزاز فريقي بالتجربة الديمقراطية التي تسير فيها بلادنا بكل ثقة وثبات، وكذلك على التنافس الشريف، الذي طبع مسار الاستحقاقات المهنية والجماعية والجهوية التي مررنا منها جميعا، والتي أفضت إلى تشكيل هذا المجلس الموقر، حيث سعت بلادنا من خلال ذلك، إلى استكمال

بناء المؤسسات الدستورية التي كنا جميعا أحزابا ونقابات ومجتمع مدني نتطلع إليه.

طبعاً، وفق التوجهات الملكية التي عبر عليها في الخطاب السامي الموجه إلى البرلمان أثناء افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الخامسة، من الولاية التشريعية التاسعة.

السيد الرئيس،

لابد كذلك أن نهئ أنفسنا على العرس الديمقراطي الكبير الذي عبرنا عليها جميعا من خلال انتخاب السيد الرئيس، رئيس مجلس المستشارين، الذي نجدد له اليوم من هذا المنبر تهانينا الحارة، كما نهئ منافسه الزميل عبد الصمد قيوح، لأن نجاح أي أحد منهما هو نجاح للديمقراطية في بلادنا، والتي أصبحت والله الحمد، مثالا متميزا في مجتمعنا الإقليمي، العربي والإسلامي على الخصوص.

السيد الرئيس،

أمام التحديات المستقبلية التي تنتظرنا جميعا لاستكمال تنزيل الدستور، وبعد اطلاعنا على ما أفرزته صناديق الاقتراع في اقتراع 2 أكتوبر 2015، ارتأت كافة مكونات المجلس، أغلبية ومعارضة وممثلي المأجورين والباطرون، أن نجتهد جميعا في إعداد مقترح تعديل بعض فصول من النظام الداخلي، وذلك للسعي نحو إشراك كافة مكونات المجلس وفعالياته المتميزة في بناء المرحلة المقبلة، والتي يجب أن يطبعها جو من الثقة وتضافر الجهود للارتقاء بمستوى عمل هذه المؤسسة الدستورية وتجسيد التميز النوعي الذي تتوفر عليه من خلال تنوع مكوناتها وفعاليتها.

السيد الرئيس،

بخصوص التعديلات المقترحة، لابد أن نشمن كل مواقف الهيئات السياسية والنقابية والمهنية على مواقفها الثابتة، والتي اتجهت جميعها نحو بناء جو التوافق، منوهين بالتفاعل الإيجابي للأحزاب التي حصلت على المراتب الأولى مع الأحزاب والنقابات التي حصلت على المراتب المتوسطة، وذلك من أجل إشراك الكفاءات التي تتوفر عليها في تدبير وتسيير العمل التشريعي والرقابي للمؤسسة والارتقاء بعملنا الدستوري وفق المقاربة التشاركية التي نص عليها الدستور والذي ضمن فيها حقوق الأقليات.

السيد الرئيس المحترم،

إن تعديل النظام الداخلي ورش ينبغي الانكباب عليه مستقبلا، بحيث لا ينبغي أن ينحصر عملنا اليوم في تعديل مادتين فقط، جهودنا ومجهودنا يجب أن ينصب نحو فتح هذا الورش من جديد والوقوف على كل النواقص التي لا تزال تشوبه.

في الأخير، لا يسعنا داخل فريق التجمع الوطني للأحرار، إلا أن نهئ أنفسنا جميعا على روح التوافق التي أبديناها جميعا في أول امتحان

تمثيلية أوسع، وبالأخص للمكون الجديد الذي أصبح يضمه مجلس المستشارين بعد دستور فاتح يوليوز 2011، نقول بصريح العبارة على أن ما خلصت إليه هذه اللجنة التي اشتغلت إلى جانب السيد الرئيس المحترم، ما خلصت إليه مطابق لروح ومضامين الخطاب الملكي ومطابق للمقاربة التشاركية.

ولهااته الأسباب مجتمعة، سنصوت إن شاء الله، لصالح التعديلات اللذين طالاً مقتضيات المادة 46 وكذلك المادة 53 من النظام الداخلي، وأملنا في المستقبل أن تبقى هاته الروح التوافقية هي المهيمنة على أشغال مجلس المستشارين، وسنجهد، كفريق اشتراكي، إلى جانب الرئاسة وإلى جانب باقي مكونات المجلس الموقر من أجل تعديل النظام الداخلي، بعدما أبانت التجربة خلال سنة من دخوله إلى حيز التطبيق على بعض الأعطاب.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد المستشار المحترم السي إدريس الراضي عن فريق الاتحاد الدستوري والحركة الديمقراطية الاجتماعية، سيدلم المداخلة مكتوبة.

شكرا.

وننتقل الآن إلى الهيئات النقابية.

المستشار السيد ادريس الراضي:

شكرا السيد الرئيس.

بخصوص المداخلات، احنا غادين في نفس النهج، هاذ الشي كلو غير باش ما نعاودوش التكرار، إذن راه احنا مع التصويت، كذلك كثنمن ما جاء في الكلمة ديال الإخوان كاملين.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

ننتقل الآن لهيئات النقابية، وأعطي الكلمة لإحدى السيدات أو أحد السادة المستشارين المحترمين عن الاتحاد المغربي للشغل.

المستشار السيد ادريس الراضي:

إلى اسمحتي، السيد الرئيس، باسم الفريق، الفريق الدستوري الديمقراطي الإجتماعي، باسم الفريق الدستوري الديمقراطي الإجتماعي.

لنا، مؤكدين أننا كفريق سنصوت بالإيجاب على هذا المقترح، أملين أن يسود نفس هذا الجو عند كافة مكونات هذا المجلس.

وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا للسيد المستشار المحترم.

جاءتني الآن برقية تفيد أن من المحتمل أن بعض السادة والسيدات المستشارين المحترمين، لم يتوصلوا بمقترح التعديل المعروض على أنظاركم، لذلك أعطي الإذن لتوزيع نسخ من المقترح المذكور على من لم يتوصل.

وأعطي الآن الكلمة لإحدى السيدات المستشارات أو السادة المستشارين المحترمين عن فريق الاتحاد الاشتراكي.

المستشار السيد محمد علمي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير،

أنعمتم مساء.

السيد الرئيس، في الحقيقة، لا أملك في هاته اللحظة، بدوري وباسم حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، إلا أن أهني اللجنة التي اشتغلت جادة مع رئاسة مجلسنا الموقر، وأهنئها ثانيا على العمل المثمر الذي خلصت إليه بروح توافقية عالية، مستحضرة في عملها مضامين الخطاب الملكي، وكذا مقتضيات دستور البلاد الذي ينص على المقاربة التشاركية.

السيد الرئيس المحترم،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

نحن في الفريق الاشتراكي نؤكد من هذا المنبر، على أن مجلس المستشارين بصفته مجلس داخل البرلمان المغربي في إطار الثنائية البرلمانية، نقول بكل صراحة أن هذا مجلس أوفضاء للحوار، ومجلس المستشارين في حلته الجديدة، في إطار هيكلته الجديدة التي أتى بها دستور فاتح يوليوز 2011، تقلص عدد أعضائه، وضم مكونا جديدا، بالإضافة إلى الأحزاب السياسية، النقابات، المكون الجديد هو المنظمات المهنية للمشغلين الأكثر تمثيلية.

بالتالي، نحن نقول بصريح العبارة، على أن تركيبة مجلس المستشارين تختلف تماما عن تركيبة مجلس النواب، ولهااته العلة مجتمعة، واستحضارا منا للمقاربة التشاركية ولمشاركة الجميع وضمن

69 من الدستور، والذي أشار إلى أن لكل من مجلسي البرلمان أن يضع نظامهما الداخلي ويقراهما بالتصويت، فإن النقاش الذي تم حول التعديلات المقترحة، وكما سبق أن أشرنا إليه، كان نقاشا موضوعيا وجادا، خيطه الناظم المصلحة العليا للوطن، أفضى إلى هذه التعديلات المعروضة على الجلسة العامة.

ونحن، في فريق الإتحاد المغربي للشغل، ندعمها ونصوت عليها بالإيجاب.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا للسيد المستشار المحترم.

دائما في إطار الهيئات النقابية، أعطي الكلمة لأحد السادة المستشارين المحترمين عن الإتحاد الوطني للشغل، تفضل السي الحلوطي.

المستشار السيد عبد الإلاه الحلوطي:

شكرا.

السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

بدوري لا بد أن أؤكد على أن هذه المؤسسة الدستورية، والتي تلتقي اليوم مع الدستور المغربي الجديد، انتظرت هذه المؤسسة 3 سنوات بعد الدستور، ها هي اليوم تصل إلى مرحلة النضج لكي تكون مؤسسة في إطار الدستور الجديد.

القضية الثانية، استلهاما لخطاب صاحب الجلالة الافتتاحي لهذه الدورة البرلمانية، والذي أكد بما لا يدع مجالاً للشك على ضرورة العمل التوافقي المسؤول والجاد والإيجابي.

في هذا الإطار، لا بد أن أهني ممثلي وممثلات الهيئات النقابية والسياسية والمهنية، والتي اشتغلت لساعات طويلة طيلة الأسبوع الماضي.

أقول شعرت وأنا أشتغل مع هؤلاء الإخوة ومع الرئاسة الجديدة بجو تطبعه المسؤولية وتطبعه الجدية ويطبعه هدف الوصول إلى التوافق، ولكن أن يكون توافقا إيجابيا، شعرت في هذه اللحظات التي اشتغلت فيها مع الإخوة والأخوات، أننا لم تكن أبدا مطروحة قضية أغلبية ولا معارضة، وإنما كان الهدف الأساسي هو أن ننتج تعديلا في النظام الداخلي، يسهم في بلورة عمل مشترك في المستقبل بالنسبة لهذا المجلس.

ولذلك، السيدات والسادة المستشارين المحترمين، اعتبرنا أن

شكرا السيد الرئيس.

المستشار السيد رشيد المنباري:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على سيدنا محمد النبي الأمين وعلى آل بيته الطيبين الطاهرين.

أما بعد؛

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السادة والسيدات المستشارون المحترمون،

أتشرف اليوم بأن أتناول الكلمة باسم فريق الإتحاد المغربي للشغل في إطار مناقشة التعديلات المقترحة حول النظام الداخلي لمجلس المستشارين، وبالخصوص المادة 46 منه، التي بموجبها سيتم تقليص عدد أعضاء الفرق النيابية، تماشيا مع التعديل الذي عرفه عدد أعضاء مجلس المستشارين، والذي انتقل من 270 إلى 120 عضوا، كما جاء في الفصل 63 من دستور 2011.

وقبل أن أدخل في حيثيات مناقشة التعديل، لا بد من أن أتقدم بالشكر الجزيل للطبقة العاملة المغربية بكل فئاتها، التي وضعت ثقها في الإتحاد المغربي للشغل، المنظمة النقابية المستقلة المشهود لها بالتضحية المستمرة والدائمة مع الشغيلة في كل المحافل والمحطات النضالية.

كما لا تفوتني الفرصة بأن أشكر اللجنة التي سهرت على دراسة مقترحات التعديلات، وعلى وجه الخصوص السيد رئيس مجلس المستشارين، هذه اللقاءات المرطونية، التي عرفت نقاشا عميقا وفي أعلى المستويات ونضجا كبيرا من طرف مختلف مكونات اللجنة، يهدف بالأساس إلى الوصول إلى نتائج تحقق الغاية من المقاربة التشاركية، وتصب في خدمة مؤسستنا التشريعية والعمل البرلماني عموما.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إن هذه المحطة التاريخية تفرض علينا جميعا أن نكون في مستوى لحظتها وفي مستوى ثقة ناخبين بكل فئاتهم، ملتزمين بالوفاء بما قطعناه على أنفسنا من وعد أن نجعل من مجلس المستشارين منبرا لرفع صوت الطبقة العاملة المغربية والجماهير الشعبية، وحتى نسهم من موقعنا بجدية وفعالية في هذه المؤسسة الدستورية وفي العمل التشريعي، خدمة لمصلحة وطننا ولعموم الشعب المغربي.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

بالعودة إلى صلب موضوع الجلسة، وبناء على ما جاء في الفصل

يعني ممثلي أرباب العمل وكذلك النقابات، وهذا شيء نفتخر به ليكون هنا صوت معبر عن هموم النقابات وتعبيرات للطبقة العاملة.

نحن ككونفدراليين وككونفدراليات، كذلك كان هاجسنا، هو أننا كيف نكون نحن، كمستشارين ومستشارات، نعبر عن هموم الشعب المغربي، وكنقائبيين ونقائبيات، كيف يمكننا أن نعبر عن هموم الطبقة العاملة والموظفين وعموم الشعب المغربي؟ وكيف نعبر عن انتظاراته؟ هاته كانت هواجسنا.

كما وضعنا في نصب أعيننا أن مصلحة هذا الوطن فوق مصلحة الجميع، كأحزاب ونقابات، وكذلك كممثلين للمهنيين.

نحن كذلك، نريد أن نقول على أننا نرى إخواننا بتمثيلاتهم المرتقبة في مكتب هاته المؤسسة، ونقول على أننا لا نرى مانعا في تعديل هاتين النقطتين في القانون الداخلي.

والله يوفقنا جميعا لخدمة مصالح الشعب المغربي.

السيد الرئيس:

شكرا للسيدة المستشارة المحترمة.

أعطي الكلمة الآن لأحد الإخوة عن الإتحاد العام للشغالين.

المستشار السيد النعم ميارة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

نحن كذلك داخل الإتحاد العام للشغالين بالمغرب، نود بداية أن نهئ السيدات والسادة المستشارين على الثقة التي وضعها فيهم ناخيمهم.

كذلك، نود بهذه المناسبة، أن نعبر عن مدى اعتزازنا وافتخارنا بالجو الذي ساد أعمال اللجنة المكلفة بتعديل النظام الداخلي للمجلس، ونصوت إيجابا على هذه التعديلات.

وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا للسيد المستشار المحترم.

ونختتم المداخلات بالهنيئات المهنية، وأعطي الكلمة للسيد المستشار المحترم عبد الإله حفطي عن الإتحاد العام لمقاولات المغرب.

المستشار السيد عبد الإله حفطي:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

التعديلات المقدمة اليوم هي أساسية، أولا، لأن المجلس السابق في إطار النظام الداخلي السابق الذي كان يتكون فيه المجلس من 270 عضو كان لا بد عندما وصل اليوم إلى 120، كان لا بد من مراجعة عدد ونصاب تكوين الفريق.

ولذلك، أيدنا أن يكون التعديل في إطار هذه المادة أن ينص على التخفيض إلى 6 أعضاء عوض 12، ولو بقينا في إطار النظام الداخلي الحالي قبل التعديل سوف يكون عندنا فقط 3 فرق، وهذا بالطبع سيؤثر على توسيع المشاركة وعلى توسيع النقاش بما يسهم في بلورة العمل الذي ينتظرنا جميعا.

كذلك، عندما راجعنا في النظام الداخلي عدد الأعضاء الذين تتكون منهم اللجان، ذلك كذلك تماشيا مع العدد الآن لمجلس المستشارين، والهدف عندنا جميعا هو أن نكون في مستوى اللحظة، هو أن نكون في مستوى التطلعات، هو أن نكون في مستوى العمل الجاد الذي لا بد أن تكون لمسة هذا المجلس واضحة وبينة على هذا الأساس.

ولذلك، أيها السادة، أيها السيدات المحترمات، نحن في الإتحاد الوطني للشغل بالمغرب، نصوت بالإيجاب على هذه المقترحات، ونؤكد على أننا مستعدون وجادون للعمل في إطار هذا النوع من التوافق والتعاون لأجل المصلحة العليا للبلد.

والسلام عليكم، وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا للسيد المستشار المحترم.

أعطي الكلمة الآن لإحدى السيدات أو السادة المستشارين المحترمين عن الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

المستشارة السيدة ثريا لحرش:

السلام عليكم.

السيد الرئيس،

السيدات المستشارات،

السادة المستشارون،

أولا، أريد أقول على أننا نحن، كمجموعة للكونفدرالية الديمقراطية للشغل، قد ساهمنا في نقاشات دامت لساعات طوال في إطار التعديل للنقطتين في القانون الداخلي.

بالنسبة لنا في هذه الجلسات، عبرنا عن هواجسنا ككونفدرالية ديمقراطية للشغل، عبرنا عن هواجسنا من أجل تطوير هذه المؤسسة، عبرنا عن هاجس الحكامة الجيدة، المسؤولية والشفافية والإشراك والمحاسبة والمراقبة، عبرنا كذلك عن هواجسنا في إسماع صوت كل التعبيرات المتمثلة في هذه المجلس، نقابية، سياسية، وكذلك الباطرون،

وحقيقة أنا أشكر جميع الإخوان اللي كانوا ممثلين والزملاء في اللجنة، لأنهم أبانوا عن روح وطنية صادقة وعن تنازلات، كلهم تنازلوا، الإخوان في الأحزاب الكبرى تنازلوا من أجل إنزال السقف إلى 6، وهذا شيء يحسب لهم، فشكرا لهم جميعا. وتأسيسا على ذلك، أتوجه بالشكر إلى السيد الرئيس للرئاسة، وأتوجه كذلك بالشكر إلى كل من ساهم في إنشاء وإنتاج هذا التوافق، كذلك الأمانة العامة للمجلس وجميع الإخوان اللي عملوا معنا في هذه الأيام الماضية، وأقول أن، الحمد لله، المجلس له من النبوغ ما أهله، الحمد لله، لإفراز صيغ توافقية وهذا نعزبه.

وأقول في النهاية ما قاله الإمام الغزالي «لم يكن في الإمكان أبدع مما كان»، وسوف نصوت بالإيجاب. وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا للسيد المستشار المحترم.

وننتقل الآن للتصويت على المادة الفريدة التي يتكون منها المقترح الذي بين أيديكم، والتي ترمي، بعد سحب المادة 13 إلى تعديل المادتين 46 و53 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين.

بخصوص المادة 46 والتي تتعلق بتعديل النصاب القانوني لتكوين الفريق، من باب الأمانة، أود أن أخبر السيدات والسادة المستشارين المحترمين، أن رئاسة المجلس توصلت اليوم، يومه 20 أكتوبر على الساعة السادسة وخمسين دقيقة بعد الزوال، بمراسلة موقعة من طرف السيدين المستشارين المحترمين الأستاذ عبد اللطيف أعمو والسبي عدي شجري عن حزب التقدم والاشتراكية، وهي المراسلة التي يطلبان فيها تعديل الفقرة الثالثة من المادة 46 من النظام الداخلي، ومضمون تعديل المقترح هو النصاب القانوني المتعلق بتكوين المجموعة بالتخفيض من 3 إلى 2.

وأعطي الكلمة لأحد السيدين المستشارين المحترمين لتقديم هذا التعديل.

المستشارة السيدة أمال العمري:

السيد الرئيس،

المستشاران المحترمان غير متواجدين في القاعة، وبالتالي لدي تكليف من طرفهما بعرض هذا التعديل الذي يهم طبعاً الفقرة 3 من المادة 46 من النظام الداخلي المتعلقة بالحد الأدنى لتكوين المجموعات، فبإمكانني عرضه لو سمحتم لي بذلك.

إذن، «الموضوع هو طلب تعديل الفقرة الثالثة من المادة 46 من النظام الداخلي.

السيدات المستشارات المحترمات،
السادة المستشارون المحترمون،

في البداية، أود أن أهني الجميع، أهني المستشارين على الثقة التي حظيت بها من طرف الهيئات الناخبة.

وبنفس المناسبة، أود أن أهني السيد الرئيس على انتخابه كرئيسا لمجلس المستشارين في.. وتتذكرون جميعا، تتذكرون ذلك في لحظة ديمقراطية بامتياز، يحق للمجلس أن يفتخر بها ويعتز بها.

وذلك أنا اليوم أتشرف بالوقوف أمامكم من هذه المنصة لأتناول الكلمة لأول مرة بالنسبة للوفاد الجديد، اللي هو المنظمات المهنية للمشغلين الأكثر تمثيلية، ممثلة في الاتحاد العام لمقاولات المغرب التي تمت دستورها، ونحن نعز هذه الدسترة، ونعز بهذه التركيبة ونحييها داخل الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

وأقول لجميع الإخوان بأن كلنا، فريقنا كله عزم وإصرار على رفع هذا الرهان وعلى إسهامه، إن شاء الله، في مداولات المجلس وفي أنشطته وكل مجالاته، بما يخدم الصالح العام، وكنتمنى أنه يكون الجميع عند حسن ظن المشرع بهم، وأكد أنه لنا من الخبرات ومن التجارب وما راكمه الإخوان من تجارب أن ما لهم من تجارب أنهم يسهمون إيجابا في تجويد عطاء المجلس ليقوم بمهمته في المجال التشريعي وفي المجال الرقابي.

أعود إلى النقطة الثانية، والتي بغيت ندخل فيها، هي المسألة تعلمون جميعكم أن تركيبة المجلس الجديدة اقتضت ملاءمة النظام الداخلي للمجلس لهذه التركيبة، وخصوصا المواد 46 والمواد 53، يعني المواد فيما يخص التركيبة الدنيا لتكوين فريق بمجلس المستشارين وكذلك المادة 53 فيما يخص اللجان، وهو ما كان موضوع تكلموا فيه الإخوان بإسهاب موضوع نقاش لمدة 3 أيام أو 4 أيام، وعلى مدى كذلك ساعات طوال، والتي حقيقة كان هناك تميز بنقاش جاد ومسؤول، وتم استحضار مضامين الخطاب الملكي السامي في افتتاح السنة التشريعية الخامسة للولاية التشريعية الحالية.

فهذا الخطاب حقيقة المضامين ديالو كانت نبراسا اهتدى بهديه جميع المشاركين في هذه اللجنة الذين أحبيهم على روحهم الوطنية العالية وعلى ترك الخلافات والمزايدات السياسية إلى آخره جانبا كما تعلمون، ومشاو كذلك في الاتفاق في التوافق الإيجابي الذي كان محل الخطاب الملكي السامي.

والجميع تجنب وهذه مسألة أساسية تجنب جميع الإخوان المشاركين في هذه المشاورات، الممثلين ديال جميع الفرق والفئات تجنبوا المقاربات الإقصائية والمقاربات الإرضائية، يعني ما تمش إرضاء أي فئة، ابتعدنا على هذه المسائل وتوخينا أن نعطي صورة لامعة ديال المجلس الجديد، في ظل دستور جديد.

إذن، الموافقون على التعديل كما قدمه الأستاذ الأنصاري واللي بين أيديكم:

الموافقون: الإجماع.

المعارضون، حيث تنشوف اللي ماهزش يديه.

الممتنعون: لا أحد.

إذن، إجماع.

قُبِل التعديل بالإجماع.

أستاذناكم الآن لأعرض المادة 53 كما وردت في المقترح الذي شرحه الأستاذ الأنصاري للتصويت.

الموافقون: إذن إجماع.

أعرض المقترح برمته، تفضل الأستاذ الأنصاري.

المستشار السيد محمد الأنصاري:

لقد سبق في كلمتي، السيد الرئيس، أن التمتست من السيد الرئيس ومن المجلس الموقر التجاوب مع سحب التعديل الخاص بالمادة 13، وبالتالي أتمس الإشهاد بذلك بأنه سحب من المقترح.

السيد الرئيس:

هذا ما قلته قبل قليل، لما قلت ننتقل للتصويت على المادة الفريدة بعد سحب المادة 13.

إذن متفقين، إذن نسجل في المحضر بأنه «تم سحب التعديل المتعلق بالمادة 13».

أعرض الآن المقترح برمته للتصويت:

الموافقون بعد السحب، أعرض المقترح برمته للتصويت بعد سحب التعديل المتعلق بالمادة 13: الإجماع.

إذن، وافق مجلس المستشارين على مقترح يقضي بتغيير المادتين 46 و53 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين.

شكرا جزيلاً لكم .

ورفعت الجلسة.

الملحق: المداخلات المكتوبة المسلمة للرئاسة

مداخلة باسم الحركة الشعبية:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

سلام تام بوجود مولانا الإمام، وبعد:

فنتلمس منكم، السيد الرئيس، العمل على تعديل الفقرة الثالثة من المادة 46 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، وذلك بعرض مقترح التعديل على الجلسة العامة للمجلس المخصصة لتعديل بعض بنود النظام الداخلي: «..لا يمكن أن يقل عدد أعضاء كل فريق إلى آخره...»، والفقرة هي كالتالي يعني التعديل كالتالي: «..كما لا يمكن أن يقل عدد أعضاء كل مجموعة برلمانية عن عضوين»، بدل 3 أعضاء.

تعليل التعديل: الأمر يتعلق بملاءمة النظام الداخلي مع عدد أعضاء المجلس بعد تقليص عددهم إلى 120 عضواً، وذلك تفعيلاً للروح الدستور الذي مزج بين الحق في تشكيل الفرق والمجموعات البرلمانية وتمكين البرلمانيين من أجهزة ووسائل العمل البرلماني.

ومادام أن هنالك ضرورة لتقليص عدد الحد الأدنى بالنسبة للفرق من 12 إلى 6 أعضاء لتشكيل الفريق البرلماني، فإن نفس الأسباب والمبررات تدعو إلى تقليص الحد الأدنى لتشكيل المجموعات البرلمانية من 3 أعضاء إلى عضوين، ومن جهة أخرى من أجل تمكيننا-هما المستشارين-كممثلين لحزب سياسي من وسائل العمل داخل المجلس، ومن التعبير عن مواقفنا ومن المساهمة الإيجابية في حياة المجلس.

وفي انتظار تفضلكم بالتجاوب مع هذا الطلب، تقبلوا، السيد الرئيس، فائق التقدير والاحترام.

شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا للسيدة المستشارة المحترمة.

إذن، أعرض الآن التعديل الذي قدمته السيدة المستشارة المحترمة للتصويت:

الموافقون=4؛

المعارضون ..تحملوني اشوية، لأن ما كاينش اللي غيعاوني.

المعارضون=46؛

الممتنعون=30، إذن:

الموافقون=4؛

المعارضون=46؛

الممتنعون=30.

أعرض المادة 46 للتصويت كما عدلت أو كما وردت في نص المقترح الذي عرضه الأستاذ الأنصاري.

الإجماع.

.. نعم، شكرا، رفض التعديل.

مكونات المجلس الحزبية والمهنية والنقابية بخصوص النظام الداخلي للمجلس، بما يضمن تمثيلية هذه المكونات في هياكل المجلس.

ويأتي هذا الموقف الحزبي انسجاما مع قناعتنا بأهمية ضمان تنوع التمثيلية المشتركة في مجلسنا الموقر بمختلف المكونات، بهدف النهوض بأدوارها الدستورية كفضاء للحوار البناء والديمقراطي وكبوصلة للحكامة الترابية والجهوية، التي من شأنها إعطاء البعد الدستوري الحقيقي للثنائية البرلمانية المنشودة، في هذا السياق فإن الحركة الشعبية المؤمنة دوما وأبدا بالمقاربة التشاركية، لا يمكن إلا أن تسير رغبة باقي الفرقاء في المؤسسات في ترجمة البعد الاستراتيجي الهادف إلى جعل مجلس المستشارين ينتقل بتنوع مكوناته ورصيده الرقابي والتشريعي والدبلوماسي إلى مؤسسة تكون بالفعل ذراعا مؤسستيا لمغرب الجهات في إطار وحدة الوطن والتراب، مؤسسة مبنية على التكامل والتميز مع مجلس النواب بنظام داخلي يضمن هذه الأهداف السامية التي ما فتئ جلالته الملك محمد السادس نصره الله وأيده، يؤكد عليها.

إن الحركة الشعبية، وهي تبدي موافقتها على النظام الداخلي في صورته الجديدة المعروضة على أنظار مجلسنا الموقر، إذ تؤكد على انخراطها الدائم والمعهود في النضال والعمل من أجل الارتقاء بالأداء المؤسسي للبرلمان وباقي المؤسسات من أجل مغرب يكرم جميع أبنائه، نعتز بالانتماء إليه وبمقدساته وثوابته داعين جميع الفرقاء إلى منظومة العمل المشترك وجعل مصلحة الوطن فوق كل اعتبار.

وفقنا الله جميعا لما فيه خير الوطن والمواطنين، تحت القيادة السامية لجلالته الملك محمد السادس، نصره الله.

وشكرا على حسن انتباهكم، والسلام.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم السادة مستشاري حزب الحركة الشعبية في مجلسنا الموقر في ثاني جلسة من عمر المجلس، بعد تنصيبه الجديد، وهي جلسة تعقد بعد الجلسة الدستورية المخصصة لانتخاب رئيس هذه المؤسسة الدستورية التي جسدت شكلا ومضمونا انتصارا آخرًا للديمقراطية المغربية المتأصلة.

هذه الجلسة أيضا تعقد في سياق الجلسة الافتتاحية للبرلمان، المتميزة بالخطاب السامي لجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، والذي رسم معالم خارطة الطريق للمرحلة المقبلة، سياسيا وتشريعيا مما يطوقنا كبرلمانيين جميعا بالعمل الجاد والترفع عن الحسابات الضيقة لإيلاء المؤسسة التشريعية مكانتها الدستورية، كسلطة للرقابة والتشريع وممارسة الدبلوماسية الموازية.

وفي هذا الإطار، إيماننا منا كامتداد للحركة الشعبية فكرا وتنظيما، ومن موقع السبق للفكر الحزبي منذ فجر الاستقلال المؤمن بمغرب المؤسسات، فإننا لا يمكن إلا أن ندعم كل مبادرة نوعية من شأنها ترسيخ التعددية السياسية النوعية داخل المؤسسات، على اعتبار أن الحركة الشعبية منذ ميلادها آمنت وتؤمن بمغرب التنوع والوحدة، واعتبارا أيضا كون الصراع السياسي ينبغي أن يتم تحت سقف المؤسسات وليس حول شرعية المؤسسات.

كما أن الحركة الشعبية أيضا منخرطة في تفعيل أحكام مقتضيات الدستور، الذي ناضلت منذ عقود من أجل مضامينه وفلسفته المجسدة لمغرب الحريات والتنوع والتعددية والتفاعل الإيجابي بين المؤسسات.

على هذا الأساس، فإن الحركة الشعبية لا يمكننا إلا أن تتفاعل إيجابا مع مبادرة السيد رئيس المجلس الموقر وخالصة مشاوراته مع